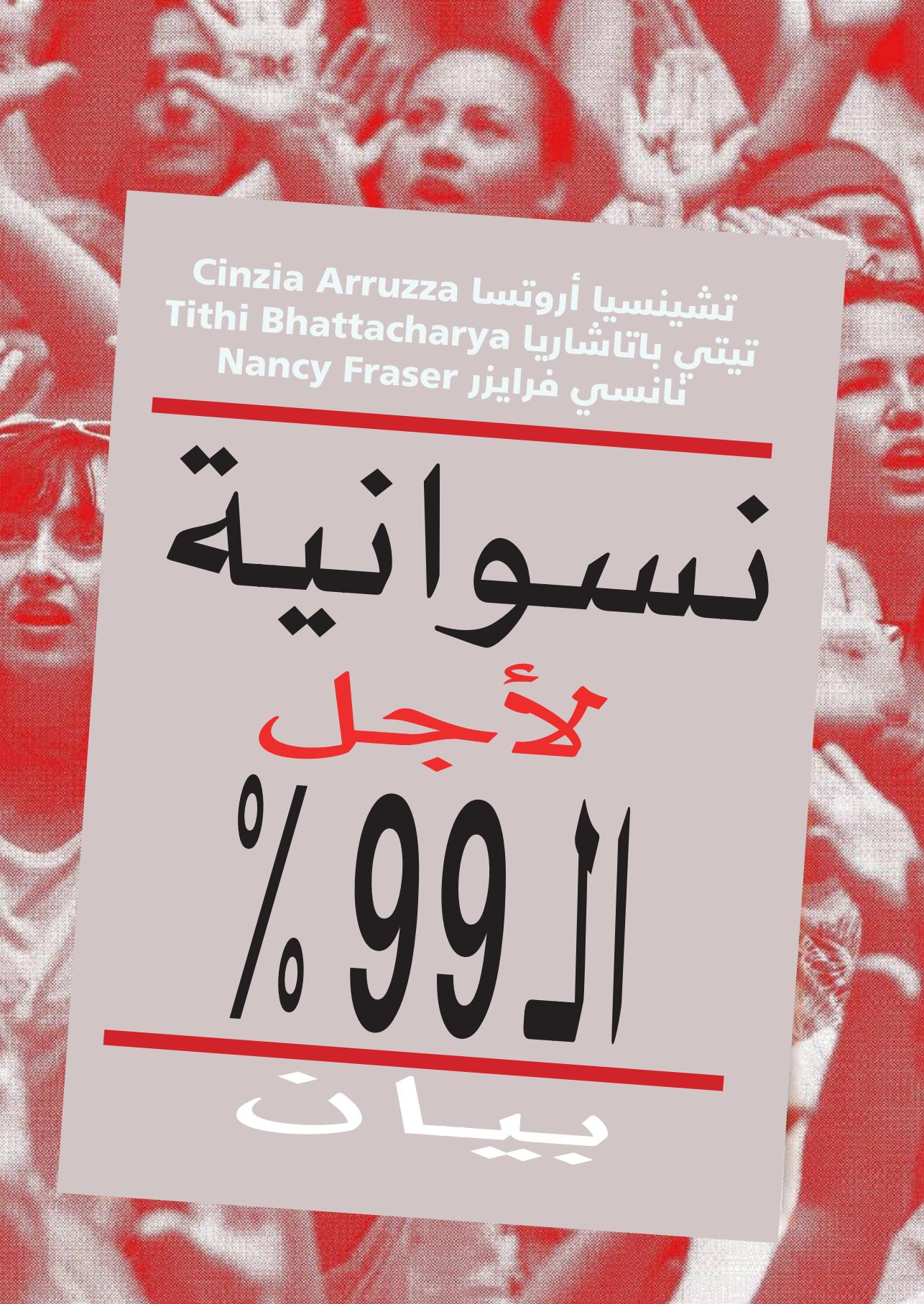

تشينسيا أروتسا Cinzia Arruzza
تيثي باتاشاريا Tithi Bhattacharya
نانسي فرايزر Nancy Fraser

نسوانية لأجل الـ99%

بيان

تشينسيا أروتسا Cinzia Arruzza

تيتي باتاشاريا Tithi Bhattacharya

نانسي فرايزر Nancy Fraser

نسوانية لأجل الـ 99%

بيان

الفهرس

في مفرق الطرق..... 3

أطروحة 1. موجة نسوانية جديدة تعيد اختراع الإضراب..... 6

أطروحة 2. النسوانية الليبرالية في حالة إفلاس. آن أوان التخلص منها..... 9

أطروحة 3. نحن بحاجة إلى نسوانية مناهضة للرأسمالية- نسوانية لأجل الـ 99%..... 11

أطروحة 4. ما نجتازه هو أزمة مجتمع بمجمله- والرأسمالية مصدر المشكل..... 13

أطروحة 5. في المجتمعات الرأسمالية، جذور اضطهاد الجندر قائمة في إخضاع إعادة الإنتاج الاجتماعية للإنتاج السلعي. نريد إرجاع الأمور إلى وجهتها السليمة..... 16

أطروحة 6. يكتسي العنف الجندري أشكال عديدة، مرتبطة كلها بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية. نؤكد على محاربتها كلها..... 19

أطروحة 7. الرأسمالية تسعى إلى التحكم في الحياة الجنسية. نحن نريد تحريرها..... 24

أطروحة 8. وُلِـدت الرأسمالية من العنف العنصري والاستعماري. نسوانية الـ 99% مناهضة للعنصرية وللامبريالية..... 29

أطروحة 9. بنضالها لمنع تدمير الرأسمال للأرض نسوانية الـ 99% نسوانية اشتراكية بيئية..... 33

أطروحة 10. الرأسمالية مناقضة لديمقراطية حقيقية ولسلم حقيقي. جوابنا هو المبدأ الأممي النسواني..... 35

أطروحة 11. نسوانية الـ99% تدعو كل الحركات الجذرية إلى الإلتقاء في انتفاضة مشتركة مناهضة للرأسمالية..... 38

الخاتمة: البدء من المنتصف..... 40

في مفرق الطرق

في ربيع العام 2018، صرحت مديرة العمليات في فايسبوك، شريل سانبرغ Sheryl Sandberg، أننا "سنكون أوفر حظا لو كان نصف البلدان والمقاولات بقيادة نسائية، وكان نصف البيوت يسيرها رجال"، مضيفة أنه "يجب ألا نرضى ما دمنا لم نبلغ هذا الهدف". كانت شريل سانبرغ، هذا الوجه البارز لنسوانية المقاولة، قد كسبت شهرة (ومالا كثيرا) بحفز النساء الكادرات لفرض أنفسهن [1] في مجالس الإدارة. وبما هي رئيسة سابقة لمكتب لاري سامرز Larry Summers، الأمين السابق للخزينة الأمريكية- ذاك الذي فكك قوانين وول ستريت- لم يكبحها أي وازع أخلاقي عن الجزم بأن صلابة النساء في عالم الأعمال كانت أسهل الطرق نحو مساواة الجندر (النوع الاجتماعي).

في ذلك الربيع ذاته، شل إضراب مناضلات نسوانيات اسبانيا طيلة أربع وعشرين ساعة. ونادت منظِمات الإضراب النسواني، وقد انضم إليهن أكثر من 5 ملايين متظاهر/ة، بـ"مجتمع متخلص من ضروب الاضطهاد، والاستغلال، والعنف الجنسوي"، وصرخن قائلات: "ندعو إلى التمرد وإلى النضال ضد تحالف النظام البطريركي والرأسمالية الذي يريد جعلنا مطيعات وخاضعات وصامتات." وفيما كانت الشمس تغرب عن مدريد وبرشلونة، أعلنت تلك المضربات النسوانيات للعالم: "يوم 8 مارس نتوقف عن العمل، ونكف عن كل نشاط إنتاج وكذا إعادة إنتاج. [...] لن نقبل تدهور شروط عملنا ولا أجور أقل من أجور الرجال مقابل نفس العمل."

يمثل هاذان النهجان طريقين متعارضين بالنسبة للحركة النسوانية. من جانب، تعتبر سانبرغ وشبيهاتها النسوانية ملحقا بالرأسمالية. ويَتطلعن إلى عالم حيث يكون تدبير الاستغلال في العمل والاضطهاد في مجمل المجتمع متقاسمين بالتساوي بين رجال الطبقة السائدة ونسائها. أي بعبارة أخرى، إنهن يطالبن بتساوي حظوظ ممارسة السيطرة: يجب على الناس، باسم النسوانية، أن يعترفوا بجميل أن تكون امرأة، وليس رجلا، من يفكك نقابتهم، ويأمر طائرة بدون طيار بقتل أقاربهم أو حبس طفلهم في قفص على الحدود. وعلى أقصى نقيض من النسوانية الليبرالية لسانبرغ، تلح مناضلات الإضراب النسواني على ضرورة القضاء نهائيا على الرأسمالية - هذا النظام الذي خلق أرباب العمل ورباته، وأدى إلى نصب الحدود الوطنية وصنع الطائرات بدون طيار التي تراقبها.

إننا نوجد، إزاء هاذين التصورين للنسوانية، في مَفْرق طرق، وستكون لخيارنا عواقب جسيمة. يقود الطريق الأول إلى كوكب محترق ستكون الحياة فيه مُفقرة لدرجة استعصاء التعرف عليها، أو تنطفئ. ويقود الطريق الثاني إلى عالم كان دوما في صلب أشد أحلام البشرية تحمسا: عالم عادل، حيث تكون الثروات والموارد الطبيعية مشتركة بين الجميع، رجالا ونساء، وحيث لن تظل المساواة والحرية مجرد آمال، بل وقائع ملموسة.

لا يمكن للتناقض أن يكون أكثر جلاء، ولا يمكن لانعدام نهج أوسط إلا أن يزيدنا اقتناعا. إن غياب البدائل هذا ناتج عن النيوليبرالية – شكل الرأسمالية المُمَيّل financiarisé هذا بالغ الضراوة الذي يعيث فسادا عبر العالم منذ أربعين سنة. إن الرأسمالية النيوليبرالية، بتسميمها للجو، وبسخريتها من كل تطلع ديمقراطي، وبإنهاكها للأفراد وبتسببها في تدهور شروط حياة السواد الأعظم من الناس، تضفي طابعا قاسيا على النضالات الاجتماعية: بعد الجهود المتعقلة لإحراز إصلاحات متواضعة تأتي المعارك الضارية من أجل البقاء. يجب والحالة هذه إدراك أن زمن التردد قد ولى، وأنه يجب على أنصار النسوانية اتخاذ موقف: هل نواصل الركض خلف "تساوي حظوظ ممارسة السيطرة" فيما الكوكب يحترق؟ أم أننا سنتصور عدالة جندرية مرتبطة بمناهضة الرأسمالية – تلك التي ستفضي إلى مجتمع جديد يتجاوز الأزمة الراهنة.

هذا البيان مرافعة من أجل انخراطنا في الطريق الثاني، وهذا ما نعتبره أمرا لا غنى عنه وواقعيا. إن نسوانية مناهضة للرأسمالية ممكنة اليوم، لاسيما أن مصداقية النخب السياسية تنهار في العالم برمته. وليس ضحايا ذلك أحزاب يسار الوسط ويمين الوسط التي نفذت النيوليبرالية – وهي أحزاب لم يبق منها غير آثار محتقرة –، بل حتى حلفاؤها في نسوانية المقاولة على طريقة سانبرغ، التي فقد طلاؤها "التقدمي" كل بريق. في العام 2016، بعد أن شهدت لحظة مجدها في أثناء الانتخابات الأمريكية، انهارت النسوانية الليبرالية مع فشل ترشح هيلاري كلنتون بعد انتظار مديد. لا غرابة في الأمر، إذ لم تفلح كلينتون في إثارة حماس الناخبات لأنها تجسد الانفصال العميق بين ارتقاء نساء النخبة إلى وظائف سامية وتحسين حياة سواد النساء الأعظم.

تمثل هزيمة كلينتون علامة خطر. فقد خلق إفلاس النسوانية الليبرالية هذا انفتاحا يتيح تحديها على يسارها. إن الفراغ الناتج عن أفول الليبرالية يمدنا بفرصة بناء نسوانية أخرى: نسوانية تحدد بنحو مغاير اشكالياتها، مع توجه طبقي مغاير، وخُلُقا مختلفة – نسوانية جذرية وفاعلة تغيير. وهذا البيان هو إسهامنا للدفع بهذه النسوانية "المغايرة". ليس قصدنا اختراع يوتوبيا، بل رسم نهج بلوغ مجتمع عادل. نسعى إلى إبراز لماذا يتعين على النسوانيات الانخراط في الإضرابات النسوانية، ولما يجب علينا الاتحاد مع حركات

أخرى مناهضة للنظام وللرأسمالية، ولماذا يجب على حركتنا أن تصبح نسوانية لأجل الـ 99 %. على هذا النحو فقط، أي بالاتحاد مع مناهضي العنصرية، ومع الايكولوجيين، ومع المناضلين/ات من أجل حقوق العمال والعاملات والمهاجرين/ات- سيمكن للنسوانية أن ترفع تحديات زمننا. بالرفض الصارم لنسوانية الـ1 % والعقيدة التي تحث النساء على "فرض أنفسهن" في الدوائر العليا، يمكن لنسوانيتنا أن تصبح بصيص أمل للجميع، ذكورا وإناثا.

ما يمدنا اليوم بجرأة الانخراط في هذا المشروع هو موجة الحركية النضالية النسوانية الجديدة. ما يحدو بنا ليس نسوانية المقاولة التي اتضح أثرها بالغ الكارثية على العاملات وفقدت كل مصداقية، ولا "نسوانية القروض الصغرى" التي تدعي "تمكين" النساء في بلدان الجنوب بمدهن بمبالغ مالية ضئيلة. إن إضرابات النساء والنسوانيات على صعيد عالمي في 2017 و2018 هي مصدر أملنا. هذه الإضرابات، وما أثارت من حركات متزايدة التنظيم، هي التي ألهمت نسوانية لأجل الـ 99 % وهي التي تجسدها اليوم.

****

1 lean in- ، في الصيغة الأصلية، وتعني حرفيا الانحناء أماما، وهو عنوان كتاب لسانبرغ صدر عام 2013. (كل الهوامش وضعتها المترجمة إلى الفرنسية)

أطروحة 1. موجة نسوانية جديدة تعيد اختراع الإضراب

ولدت حركة الإضراب النسواني الحديثة في بولونيا في أكتوبر العام 2016، عندما نظمت أكثر من 100 ألف امرأة توقفات عن العمل ومسيرات من أجل الاعتراض على منع الإجهاض في بلدهن. وفي متم الشهر نفسه، كانت الموجة الجذرية قد عبرت المحيط لتصل الأرجنتين، حيث نددت النساء المضربات بقتل لوسيا بريز الشنيع مع شعار" Ni una menos"[1]. وسريعا تدفقت الموجة على إيطاليا واسبانيا والبرازيل وتركيا والبيرو والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والشيلي وعشرات البلدان الأخرى. وامتدت الحركة، التي ظهرت بالشارع، إلى أماكن العمل وإلى المدارس لتبلغ في النهاية الدوائر العليا لعالم الفرجة ووسائل الإعلام والسياسة. وترددت شعاراتها في السنتين الأخيرتين عبر العالم: #,Nosotras Paramos, #WeStrike, #VivasNosQueremos .#TimesUp,Feminism4the99

بدأت الحركة بارتجاف وتموج ثم صارت موجة عملاقة: قد يكون بوسع هذه الموجة النسوانية الجديدة أن تقلب التحالفات القائمة وتعيد رسم الخريطة السياسية.

وما كان مجرد جملة تحركات على صعيد وطني تحول إلى حركة عابرة للبلدان يوم 8 مارس 2017، عندما قررت مُنظِماتها الإضراب في نفس الوقت. وبهذا التحرك الفجائي الجسور أعدن تسييس اليوم العالمي لحقوق النساء. فقد تخلت المضربات عن التفاهات المفرغة من السياسة – أطباق أكل، أزهار ميموزا، بطاقات التمنّيات –، فبعثن بذلك الأصول العمالية والاشتراكية ليوم 8 مارس، وأحيين روح التعبئات العمالية لمطلع القرن العشرين. فقد كانت إضرابات ضخمة ومظاهرات نظمتها أساسا نساء مهاجرات ويهوديات بالولايات المتحدة الأمريكية هي التي ألهمت في البداية الاشتراكيين /ات الأمريكيين /ات المبادرين / ات إلى لتنظيم أول يوم وطني للمرأة، وكذا الاشتراكيتين الألمانيتين لويز سيتس وكلارا زيتكن، أول من دعا إلى يوم عالمي للعاملات.

تمتد جذور الإضرابات النسائية، التي أججت هذه الطاقة النضالية، في النضالات التاريخية من أجل حقوق العاملات ومن أجل العدالة الاجتماعية. وتعطي معنى جديدا لشعار "التضامن سلاحنا" بتوحيد نساء تفصل بينها المحيطات والجبال والقارات

والحدود، والأسلاك الشائكة والحيطان. وتفك هذه الإضرابات عزلتهن المنزلية وتمثل رمزا وشاهدا على القوة السياسية الكامنة لمقدرة النساء- مقدرة اللائي يمثل عملهن -المؤدى عنه كما غير المؤدى عنه- دعامة العالم.

لكن الأمر أكثر من ذلك: تخترع هذه الحركة الوليدة كيفيات جديدة للإضراب وتضفي طراز سياسة جديد على شكل الإضراب نفسه. فبجمع مغادرة العمل مع مسيرات ومظاهرات وإغلاق متاجر، وتنظيم حصارات وحركات مقاطعة، تعيد الحركة تشكيل قائمة الأشكال النضالية للإضراب، التي تعرضت لإضعاف بالغ في العقود الأخيرة بسبب الهجمات النيوليبرالية المتكررة. وفي الآن ذاته، تسهم هذه الموجة الجديدة في إضفاء ديمقراطية على الإضرابات وفي توسيع مداها وأهميتها- لاسيما بتوسيع تعريف "العمل" ذاته. وإذ ترفض قصر هذه المقولة على العمل المأجور وحده، تدعو أيضا إضرابات النساء إلى وقف العمل المنزلي، والعلاقات الجنسية والابتسامات. وبإبرازها ما للعمل غير المؤدي عنه والمجندر (المُضفَى عليه طابعُ نوعٍ اجتماعي) في المجتمع الرأسمالي من دور لا غنى عنه، تثير الإضرابات النسائية الانتباه إلى الأنشطة التي يستفيد منها الرأسمال دون أن يدفع مقابلا عنها. لكن حتى من منظور العمل المأجور، تطور المُضربات رؤية موسعة لما يُقصد به بوجه عام "العمل". فبعيدا عن التركيز حصرا على الأجور وساعات العمل، يبرزن أيضا كيف يندرج بالقدر نفسه ضمن العمل كل من التحرش والاعتداءات الجنسية والعقبات بوجه عدالة إنجابية [2] وتقليصات حق الإضراب. يمكن بهذا النحو لموجة النسوانية هذه أن تتجاوز التعارض الثابت والنِّزاعي بين "سياسة خاصة بأقلية" و"سياسة طبقية". وإذ ترفض اعتبار "العمل" و"الحياة الخاصة" مجالين متمايزين، لا تحصر نضالاتها في إحدى هاذين الفضاءين. وبإعادة تعريف "العمال" و "العمال والعاملات"، ترفض ما تقوم به الراسمالية من بخس هيكلي لقيمة عمل النساء- المؤدى عنه وغير المؤدى عنه في آن واحد. وفي نهاية المطاف تفتح هذه الإضرابات النسوانية إمكان طور جديد وغير مسبوق من صراع الطبقات: طور نسواني وأممي وايكولوجي ومناهض للعنصرية.

لقد جاءت هذه التحركات النضالية في لحظة مناسبة. إذ تكاثرت الإضرابات النسوانية لحظة باتت النقابات، القوية سابقا والمرتبطة بالقطاع الصناعي، على درجة بالغة من الضعف. وبقصد حفز جديد لصراع الطبقات، انخرطت الناشطات على جبهة أخرى: جبهة الهجمات النيوليبرالية على نظام الصحة، والتعليم، والتقاعد، والسكن. وباستهداف هجمات الرأسمال هاته، المستمرة منذ أربعين سنة، على شروط عمل أفقر الناس، تركز الناشطات على الدفاع عن العمل وعن الخدمات الضرورية للحياة المادية والثقافية للأفراد وللجماعات. هنا، في دائرة "إعادة الإنتاج الاجتماعية"، تتطور اليوم معظم الإضرابات والمقاومات الأشد شراسة. يتمرد العمال والعاملات، من موجة

إضرابات المدرسين/ات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى النضال ضد خصخصة الماء في ايرلندا، مرورا بإضرابات الداليت المكلفين/ات بتنظيف شوارع الهند- وكلها تشنها وتقودها نساء- بوجه هجوم رأس المال على إعادة الإنتاج الاجتماعية. ورغم أن هذه الإضرابات غير منضوية رسميا تحت لواء الإضراب العالمي للنساء، لها مشترك كثير معها. فهي أيضا تثمن العمل الضروري لإعادة إنتاج حيواتنا مع الاعتراض على استغلالها؛ وهي أيضا تجمع مطالب الأجور والشؤون المهنية مع مطالب زيادة نفقات الخدمات العامة.

وفي بعض البلدان، مثل الأرجنتين، وإسبانيا وإيطاليا، حظيت الإضرابات النسوانية بمساندة قوى أخرى معارضة للتقشف. وانضمت نساء وأشخاص غير ثنائيين [3]، وأيضا رجال، إلى المظاهرات الكبرى لحركة النضال ضد خفض ميزانيات التعليم، ونظام الصحة، والسكن، والنقل، وحماية البيئة. وقد أصبحت الإضرابات النسوانية، بمعارضتها لهجمات الرأسمال المالي على هذه "الممتلكات العامة"، حفاز ونموذج نضالات عظيمة دفاعا عن جماعاتنا.

بهذا النحو، تعيد موجة النسوانية الجديدة الوصل مع المطالبة بالمستحيل، إذ تطالب في الآن ذاته بالخبز والورود: الخبز الذي سحبته عقود النيوليبرالية من موائدنا، وأيضا بالجمال الذي يغذي أرواحنا بتمجيد التمرد.

[1] "نرفض أن تنقصنا حتى واحدة منا"

[2] هذا المفهوم، صاغته في مطلع سنوات 2000 المناضلات النسوانيات المصنّفَات عنصريا، وهو يُطبِّق قراءة تقاطعية على الإشكالات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية، ضمن منظور عدالة اجتماعية. ترتبط العدالة الإنجابية بحق كل فرد، لكن أيضا بحقوق المجموعات المهمشة (نساء ضحايا العنصرية، أقليات جنسية) مع أخذ الأوضاع والتجارب والعقبات الخاصة بكل منها بالحسبان.

****

[3] شخص غير ثنائي: لا يُعرِّف نفسه كرجل ولا كامرأة.

أطروحة 2. النسوانية الليبرالية في حالة إفلاس. آن أوان التخلص منها

تواصل وسائل الإعلام التقليدية مماثلة النسوانية، بمجملها، مع النسوانية الليبرالية وحدها. لكن النسوانية الليبرالية، بعيدا عن إتيان حلول، هي جزء من المشكل. إنها، إذ تُركز على البلدان الغربية والفئات المهنية الاجتماعية العليا، تشجع النساء على "فرض أنفسهن"، وعلى "تحطيم السقف الزجاجي". وتجتهد في تمكين حَفنة نساء محظوظات من تسلق السلالم داخل المقاولة والرتب داخل الجيش، مقترحة رؤية للمساواة مرتبطة بقوانين السوق، تتطابق بالتمام مع الكيفية التي تتبنى بها المقاولات راهنا قضية "التنوع". ورغم أن النسوانية الليبرالية تندد بـ"أشكال الميز"، وتدعو إلى "حرية الاختيار"، فإنها ترفض بتاتا الاعتراف بالإكراهات الاقتصادية الاجتماعية والنضال ضدها، هذه الإكراهات التي تحول مع ذلك دون بلوغ غالبية النساء الحرية والاستقلال (التمكين، empowerment). وليس المساواة هدفها الحقيقي، بل نظام تراتب قائم على الاستحقاق الفردي. وترمي، بدل التطلع إلى إلغاء التراتب الاجتماعي، إلى "تنويعه" و"إتاحة" بلوغ النساء "الموهوبات" القمة. وباعتبار النساء مجرد "مجموعة ناقصة التمثيل"، تسعى دعاة النسوانية الليبرالية إلى تمكن بعض الأرواح ذات امتيازات من الحصول على مكافآت معادلة للتي يحصل عليها رجال طبقتها الخاصة. إن المستفيدات الرئيسيات من هذا النظام هن، بالتعريف، من يملكن مسبقا مزايا اقتصادية، وثقافية واجتماعية كبيرة. تظل كل الأخريات محشورات في القبو.

إن النسوانية الليبرالية، المطابقة تماما لأشكال التفاوت المتنامية بسرعة، تقوم بتحميل ضروب الاضطهاد لآخرين. فهي تتيح للنساء الأطر فرص أنفسهن بتمكينهن بوجه الدقة من الاستناد على نساء مهاجرات ذات أجور هزيلة كي يلقين عليهن، بطريقة المقاولة من باطن، مهامهن المنزلية وأشغال رعاية أقاربهن [1].

وبدون أي إحساس بالمواقع الطبقية والعرقية، تربط النسوانية الليبرالية قضيتنا بالنخبوية والنزعة الفردية. وتربطنا بسياسات مضرة بالأغلبية، وتفصلنا عن النضالات المناوئة لتلك السياسات بعرض النسوانية على أنها حركة "مستقلة". مجمل القول إن النسوانية الليبرالية تعطي سمعة سيئة للنسوانية.

إن عبادة النجاح الشخصي الكامنة في خُلق النسوانية الليبرالية تتلاقى مع قيم المقاولة، لكن أيضا مع قيم بعض حاملي ألوية الثقافة النيوليبرالية، على شاكلة مشاهير الشبكات الاجتماعية، الذين لا يميزون كذلك النسوانية عن الترقي الفردي لحفنة نساء. قد تصبح النسوانية في هذا العالم ضربا من الهاشتاغ الموضة ومجرد أداة للترقي الذاتي، مستعملة لإنجاح عدد قليل وليس لتحرير الأغلبية.

لذا فإن النسوانية الليبرالية تبرير ناجز للنيوليبرالية. إنها تتيح للقوى المدافعة عن الرأسمالية الظهور بمظهر "التقدمية" بأن تُخفي خلف بلاغة تحررية سياساتها الرجعية القائمة على التحالف مع المالية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية وتبرير كره المسلمين في أوروبا... إنها نسوانية نساء السلطة: دهاقنة عالم الأعمال دعاة "فرض النفس"، النِّسْوقراطيين [2] الذين يدافعون عن التقويم الهيكلي [3] والقروض الصغرى في بلدان الجنوب، ومحترفات السياسة المتأنقات اللائي يحصلن على شيكات بستة أرقام على خطاباتهن في وول ستريت.

إن ردنا على النسوانية التي تفرض نفسها هي النسوانية التي تنظر إلى الأمور من زاوية مغايرة. ليست لنا أي مصلحة في تحطيم السقف الزجاجي إن كان على غالبية النساء مواصلة تنظيف شظاياه. بعيدا عن الاحتفاء بالنساء مديرات العمليات في مكاتب فاخرة، نريد التخلص من المديرات ومن تلك المكاتب.

****

[1] "Caregiving"، أي تقديم علاجات وأشكال عناية لأقارب وأطفال وأشخاص مسنين أو تابعين.

[2] لفظة جديدة مكونة من "بيروقراطي" و"نسواني" للدلالة على النسوانيات المندمجات في جهاز الدولة، وبوجه أعم، المدافعات عن النظام.

[3] – برامج التقويم الهيكلي هي إصلاحات اقتصادية يضعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتقويم الوضع الاقتصادي ببعض البلدان. وهي تفرض بوجه عام تدابير تقشف قاسية جدا ولبرلة قوية للاقتصاد.

أطروحة 3. نحن بحاجة إلى نسوانية مناهضة للرأسمالية- نسوانية لأجل الـ 99%

إن النسوانية التي ندافع عنها مطالبة بالجواب على أزمة تاريخية المدى: انهيار مستوى المعيشة والكارثة البيئية المُحدقة، واشتداد الحروب وسلب الملكية، والهجرات الجماهيرية المصطدمة بالأسلاك الشائكة، وتفاقم كره الأجانب والعنصرية، وتراجع الحقوق المكتسبة بضراوة- على صعيد اجتماعي وسياسي على السواء. نتمنى رفع هذه التحديات. ترفض النسوانية التي نبنيها أنصافَ التدابير، وتسعى إلى اقتحام مباشر للجذور الرأسمالية للهمجية السائرة إلى الانتشار. وترفض التضحية بسعادة الأغلبية لحماية حرية أقلية، وتركز على حاجات الأغلبية وحقوقها، أي النساء الفقيرات ونساء الطبقة العاملة، والمهاجرات وضحايا العنصرية، والنساء المختلفات Queer [1]، والمعانيات من إعاقة، وكذا اللاتي يُشجّعن على اعتبار أنفسهن من "الطبقة الوسطى" فيما هن ضحايا استغلال من طرف الرأسمال. لكن هذا ليس كل شيء. هذه النسوانية لا تقتصر على "مشاكل نساء" كما جرت العادة على تحديدها. تطمح نسوانيتنا، وهي تساند كل ضحايا الاستغلال والسيطرة والاضطهاد من الجنسين، إلى أن تغدو مصدر أمل للبشرية برمتها. لهذا نسميها نسوانية لأجل الـ 99 %.

يتم بناء النسوانية لأجل الـ 99 % انطلاقا من تجارب عملية ومن جهود تفكير نظرية. فيما تعزز النيوليبرالية، تحت أنظارنا، صنوف الاضطهاد الجندري، تتمثل الطريقة الوحيدة المتاحة للنساء وللأشخاص غير الثنائيين، للاستفادة فعلا مما لديهن من حقوق على الورق ومن تلك التي بوسعهن الظفر بها، في تغيير النظام الاجتماعي الذي يقضم تلك الحقوق بنحو غير مرئي. ليست شرعنة الإجهاض شيئا ذا بال بحد ذاته بالنسبة للنساء الفقيرات وللعاملات اللاتي تعوزهن وسائل أداء ثمنه ولا يمكنهن الإفادة من المصحات. تتطلب العدالة الإنجابية نظام صحة مجانيا، شاملا ولا يبتغي الربح، وكذا نهاية الممارسة العنصرية والمتعلقة بتحسين النسل في مهنة الطب. وعلى النحو ذاته، لا يمكن للمساواة في الأجر أن تعني لأفقر النساء غير مساواة في البؤس. يجب إذن أن تُرفق بفرص عمل بأجور لائقة، محاطة بحقوق أساسية وملموسة، وبتنظيم جديد للعمل المنزلي وبالمهام المرتبطة بالرعاية. ومن جهة أخرى، ليست قوانين تجريم العنف الجندري غير خديعة فظة ما دامت

تغض الطرف عن الميز الجنسي والعنصرية، الراسخين في بنية أنظمة العدالة الجنائية، وتطلق العنان لعنف البوليس وللاعتقالات الجماهيرية، وللتدخلات العسكرية، وللتحرش ولأوجه الشطط في البيئة المهنية. وأخيرا يظل التحرر بواسطة القانون قوقعة فارغة ما لم يحتو على خدمات عامة، وسكن اجتماعي وتمويلات تتيح للنساء مغادرة بيت أو منصب عمل يتعرضن فيه للعنف.

تطالب النسوانية لأجل الـ 99 % إذن بتغييرات اجتماعية عميقة. ولهذا لا يمكنها أن تكون حركة منعزلة. على العكس، نحن نقترح الاتحاد مع كل الحركات التي تكافح من أجل الـ 99 %، سواء بالنضال من أجل العدالة البيئية، أومن أجل تعليم مجاني وجيد، أو من أجل خدمات عامة موسعة، أو من أجل سكن في المتناول، أو من أجل حقوق الشغيلة، أومن أجل تغطية صحية شاملة ومجانية، أو من أجل عالم بلا عنصرية ولا حرب. إنه فقط بتحالفنا مع هذه الحركات يمكننا امتلاك القدرة والرؤية الضروريين من أجل تفكيك العلاقات الاجتماعية والمؤسسات التي تضطهدنا.

تربط النسوانية من أجل الـ 99 % ربطا وثيقا بين الصراع الطبقي والنضال ضد العنصرية المؤسسية. وتضع بالمقدمة انشغالات مجمل نساء الطبقة العاملة: سواء كن ضحايا عنصرية أو مهاجرات أو بيضا؛ ومهما تنوعت هويتهن الجنسية: أو كن ربات بيوت أو عاملات جنس؛ وسواء كانت أجورهن بالساعة أو الأسبوع أو الشهر أو كنّ بلا أجرة؛ أو عاطلات أو بعمل هش، شابات أو مسنات. إن نسوانية الـ99 % أممية النزعة بعزم، ومعادية بصلابة للامبريالية والحرب. إنها ليست مناهضة للنيوليبرالية وحسب، بل حتى للرأسمالية.

****

[1] Queer : كلمة انجليزية يُقصد بها مجمل الأقليات الجنسية والجندرية

أطروحة 4. ما نجتازه هو أزمة مجتمع بمجمله- والرأسمالية مصدر المشكل

مثّل 2008-2007، بنظر معظم الملاحظين /ات، بداية أسوأ أزمة مالية منذ سنوات 1930. لكن تأويل الأزمة الراهنة هذا يظل بالغ الضيق. ما نعيشه هو أزمة المجتمع بمجمله. وليست بأي وجه منحصرة في المجال المالي: إنها في آن واحد أزمة اقتصادية وأزمة بيئية، وأزمة سياسية وأزمة "العناية". إنها أزمة التنظيم المجتمعي برمته. أزمة الرأسمالية- لاسيما شكل الرأسمالية الحاد والمفترس الذي نعيش فيه اليوم: رأسمالية معولمة، مُميّلة، ونيوليبرالية.

توَلِّد الرأسمالية بانتظام نوع الأزمة هذا. لا يعيش هذا النظام باستغلال العمل المأجور وحسب، بل ينهب أيضا الطبيعة، والممتلكات العامة والعمل غير المؤدي عنه الذي يتيح تجدد الأفراد والمجموعات. إن الرأسمال، بحفز من سعي دائم إلى الربح اللامحدود، يوسع إمبراطوريته دون دفع أي مقابل يتيح تعويض أو تجديد ما يقوم باستغلاله أو تدميره جريا وراء مسعاه (ما خلا إذا جرى إجباره على ذلك). إن الرأسمال- الذي من ماهيته أن يدمر الطبيعة ويجعل السلطات العامة أداة ويصادر عمل العناية غير المؤدى عنه- قوة مُقوِّضة بشدة للعناصر ذاتها التي تحدد بقاءه، وكذا بقاءنا. إن الأزمة راسخة بعمق في دنا ADN الخاصة به.

بيْد أن أزمة الرأسمالية الراهنة قاسية بوجه خاص. إذ أدت أربعة عقود من النيوليبرالية إلى تدنّ حاد للأجور، وإضفاء هشاشة على قانون العمل، وتدمير البيئة وإفساد الطاقات اللازمة لمعيشة الاسر والمجموعات- مع مد مجسات المالية إلى مجمل النسيج الاجتماعي. لا غرابة، والحالة هذه، أن تصرخ الآن حشود الناس بكل مكان في العالم "كفى"؛ رافضة - على حد سواء- الأحزاب القائمة والمنطق النيوليبرالي "للمنافسة الحرة" و"نظرية السيلان" [*] و"مرونة العمل" و"الدَّيْن غير المحتمل". ينتج عن ذلك غياب صارخ للتأطير والتنظيم- وشعور متنام بوجوب أن يحدث شيء ما.

وتمثل نسوانية الـ 99 % إحدى القوى التي تسربت من هذه الثُغرة. لكننا لا نتحكم بالميدان. إننا نتقاسمه مع خصوم بالغي الشؤم. فبكل مكان، تَعِدُ قوى غوغائية من أقصى اليمين بتحسين مصير الأسر "جيدة" العرق أو القومية أو الدين بإنهاء "التبادل الحرّ"،

وكبح الهجرة وتقليص حقوق النساء والأشخاص ضحايا العنصرية والأقليات الجنسية. وفي الآن ذاته، من الجانب الآخر، تتقدم التيارات المهيمنة "للمقاومة التقدمية" ببرامج غير جديرة أيضا بالاحترام. يأمل أنصار المالية العالمية هؤلاء، بكدهم لإعادة الوضع القائم السابق، إقناع مناضلي/ات النسوانية ومناهضة العنصرية والدفاع عن البيئة بالانضمام إلى صفوف "حماتهم" الليبراليين، وبالتخلي عن مشاريع تغيير اجتماعي أكثر طموحا وتطلعا إلى المساواة. ترفض النسوانية لأجل الـ 99 % هذا المقترح. إننا إذ نناضل ليس فقط ضد الشعبوية الرجعية، بل أيضا ضد معارضيها النيوليبراليين "التقدميين"، نسعى إلى تحديد المصدر الحقيقي للأزمة وللبؤس والتصدي له مباشرة: الرأسمالية.

بعبارة أخرى، لا تتلخص الأزمة، بنظرنا، في حقبة معاناة- ولا في مجرد عائق في البحث عن الربح. إنها أولا وقبل كل شيء لحظةُ يقظةٍ سياسية وفرصةُ تغيير اجتماعي. ففي زمن الأزمة، يسحب عدد كبير جدا من الناس دعمهم للسلطات القائمة. يرفضون السياسة التقليدية ويبحثون عن أفكار جديدة ومنظمات جديدة وتحالفات جديدة. وفي هكذا وضع، تنبعث الأسئلة الحارقة: من سيقود عملية تحويل المجتمع؟ ولمصلحة من؟ ولأية غاية؟

هذا الطراز من السيرورة، حيث تؤدي أزمة عامة إلى إعادة تنظيم اجتماعية، تكرر مرارا في التاريخ المعاصر- وكثيرا ما سار لصالح الرأسمال. فبقصد تأمين المردودية، لم يكف أنصار الرأسمالية عن الابتكار والابتكار ثم الابتكار- ليس بإعادة تشكيل الاقتصاد الرسمي وحسب، بل أيضا السياسة وإعادة الإنتاج الاجتماعية وعلاقاتنا بغير البشر. وقد أعادوا، بفعلهم هذا كله، تنظيم الاستغلال الطبقي، وحتى صنوف اضطهاد الجندر والعرق، وغالبا ما أفلحوا في استقطاب الطاقات المتمردة (حتى النسوانية منها) للقيام بمشاريع تفيد حصرا النخبة الأقلية لـ1 %.

هل ستتكرر هذه السيرورة اليوم؟ إن الـ1 % أبدوا، على مر التاريخ، عدم اكتراث بمصالح المجتمع أو الأغلبية. لكنهم اليوم خطرون بوجه خاص. إنهم، بتفضيل الأمد القصير بأي ثمن، يخفقون في تقدير عمق الأزمة، ويهملون ما تحبل به من خطر، في الأمد الطويل، على صحة النظام الرأسمالي نفسه: إنهم يفضلون مواصلة تكثير التنقيب عن البترول على تأمين الشروط البيئية اللازمة لأرباحهم مستقبلا! بهذا النحو، تمثل الأزمة التي نواجه خطرا على الحياة كما نعرفها. ويطرح النضال لحلها أسئلة أساسية: أين سنرسم خط الحدود بين الاقتصاد والمجتمع، وبين المجتمع والطبيعة، وبين الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبين العمل والأسرة؟ كيف سنستعمل ما ننتجُ جماعيا من فائض اجتماعي؟ ومن بوجه الدقة سيقرر ذلك؟ هل سيفلح الـ1 % في تحويل التناقضات الاجتماعية للرأسمالية إلى فرص جديدة لتراكم الثروات الخاصة؟ هل سينجحون في ضم قسم كبير من التمرد النسواني إلى

قضيتهم، فيما هم يعززون تراتبيات الجندر؟ هل سيكون أخيرا تمرد شعبي ضد الرأسمال "الفعل الذي تشد به البشرية المسافرة في هذا القطار فرامل الاستعجال [1]"؟ هل ستكون النسوانيات، عند الاقتضاء، في خط هذا التمرد الأمامي؟ بنظرنا، الجواب على السؤال الأخير بالإيجاب بلا ريب.

****

*- فكرة أن خفض الضرائب على الأفراد الأكثر غنى وكبريات المقاولات يفيد بطريقة غير مباشرة من هم أفقر.

[1] فالتر بنيامين، في ملاحظاته التمهيدية ل "أطروحات حول مفهوم التاريخ (1940)

أطروحة 5. في المجتمعات الرأسمالية، جذور اضطهاد الجندر قائمة في إخضاع إعادة الإنتاج الاجتماعية للإنتاج السلعي. نريد إرجاع الأمور إلى وجهتها السليمة

نعلم جيدا أن المجتمعات الرأسمالية هي، بالتعريف، مجتمعات طبقية: حيث تُراكم أقلية من الأشخاص أرباحا باستغلال مجموعات أوسع بكثير ملزمة بالعمل للحصول على أجر. ما يُفهم بدرجة أقل هو أن المجتمعات الرأسمالية هي أيضا، في جوهرها، مصدر أوجه اضطهاد الجندر. ليس الميز الجنسي حادثا عرضيا، إنه راسخ بعمق في بنية الرأسمالية ذاتها.

طبعا لم تخترع الرأسمالية إخضاع النساء. فقد كان قائما، بأشكال متباينة، في كل المجتمعات الطبقية السابقة. لكن الرأسمالية أتت بأشكال جديدة، حديثة ومختلفة من الميز الجنسي، على أساس بنيات مؤسسية غير مسبوقة. كانت مبادرتها الرئيسة فصل نشاط "صنع أشخاص" عن ذاك الذي يتيح "صنع أرباح"، وذلك بإسناد العمل الأول للنساء وإخضاعه للثاني. وبفعل هذا، أعادت الرأسمالية تشكيل اضطهاد النساء وقلبت نظام العالم.

يتجلى الطابع الشرير الماكر في عند تبين درجة حيوية عمل "صنع الأشخاص" هذا وتعقده. فهذا النشاط يخلق الحياة ويُديمها، بالمعنى البيولوجي، لكنه يخلق أيضا ويُديم مقدرتنا على العمل- ما كان ماركس يسميه "قوة العمل". يستتبع ذلك تربية الناس كي يتبنوا المواقف والتوجهات والقيم "السليمة"، والمهارات والكفايات والمؤهلات "الصالحة". على هذا النحو، يعطي هذا العمل المتطلبات القبلية- المادية والاجتماعية والثقافية- اللازمة للمجتمعات البشرية عامة، وللإنتاج الرأسمالي بوجه خاص. وبدون هذا، لا يمكن للحياة ولا لقوة العمل أن تتجسد في الكائنات البشرية.

نطلق على مجموع هذه الأنشطة الحيوية إعادة الإنتاج الاجتماعية.

يجري في المجتمع الرأسمالي طمس الدور الحاسم لإعادة الإنتاج الاجتماعية وإنكارها. وبعيدا عن تقديره بقيمته الحقة، يُعتبر صنع الأشخاص مجرد وسيلة لتحقيق ربح. ولأن الرأسمال يتفادى قدر مستطاعه أداء مقابل لهذا العمل، إذ المال أسمى قيمه، يقوم بتنحية من ينهضن وينهضون به إلى موقع خضوع- ليس لمالكي الرأسمال وحسب، بل أيضا للأجراء الأرفع وضعا ممن بوسعهم إلقاء عبء تلك المسؤوليات على آخرين.

معظم هؤلاء "الآخرين" نساء. لأن تنظيم إعادة الإنتاج الاجتماعية، في المجتمع الرأسمالي، يرتكز على الجندر: يستند على أدوار مجندرة ويديم أوجه الاضطهاد الجندرية. هذا ما يجعل إعادة الإنتاج الاجتماعية مسألة نسوانية. لكنها مخترقة في كل نقطة بخطوط التشقق المرتبطة بانتماءات الطبقة والعرق والجنس والقومية. يتعين على كل نسوانية متمسكة بحل الأزمة الراهنة أن تفهم إعادة الإنتاج الاجتماعية عبر منظور يأخذ بالحسبان كل محاور السيطرة هذه ويربط بينها.

أقام المجتمع الرأسمالي دوما قسمة عرقية لعمل إعادة الإنتاج. قام هذا النظام، سواء بالعبودية أو بالاستعمار، أو العنصرية أو الامبريالية الجديدة، بإجبار النساء ضحايا العنصرية على بذل هذا العمل مجانا- أو بكلفة زهيدة جدا- لفائدة "أخواتهن" البيض أو المتحدرات من عرق الأغلبية. وبفعل إرغامهن على العناية بأطفال وبيوت سيداتهن ومشغلاتهن، اضطررن للكفاح بكل قواهن للتمكن من الاعتناء بالخاص بهن من أطفال وبيوت. ومن جهة أخرى، سعت المجتمعات الرأسمالية دوما إلى جعل عمل النساء لإعادة الإنتاج في خدمة ثنائية الجندر واعتبار الغيرية معيارا Hetéronormativité. وشجعت الأمهات والمدرسين والأطباء، ضمن آخرين، على التأكد من صرامة تكييف الأطفال كي تطابق هويتهم الجندرية مع جنسهم البيولوجي، وكي يكونوا متغايرين جنسيا. وبالنحو ذاته، غالبا ما حاولت الدول الحديثة استعمال صنع الأشخاص لخدمة مشاريع قومية أو إمبراطورية. وبحفز ولادة الطراز "الجيد" مع ردع ولادة الطراز "السيئ"، وضعت سياسات تعليمية وأسرية ليس فقط لصنع "أشخاص" بل أيضا لصنع "ألمانيين/ات" و"إيطاليين/ات" أو "أمريكيين/ات" مثلا، يمكن دعوتهم/هن للتضحية بالنفس من أجل الأمة عندما يبدو الأمر ضروريا. كما أن المعيار الطبقي أساسي لإعادة الإنتاج الاجتماعية. يُنتظر من نساء الطبقة العاملة ومدرسيها/تها أن يعدوا أطفالهم ليكونوا "عمالا" جيدين و"عاملات" جيدات يطيعون ويحترمون رب عملهم (أو ربة عملهم)، ويقبلون "منصبهم" ويتقبلون الاستغلال. لم تشتغل قط هذه الضغوط بأكمل وجه- بل فشلت أحيانا فشلا مذهلا- وبعضها يخف اليوم. لكن إعادة الإنتاج الاجتماعية مشبوكة بعمق مع السيطرة- ومع النضال ضدها.

عندما ندرك أن إعادة الإنتاج الاجتماعية توجد في صلب المجتمع الرأسمالي، نكف عن النظر إلى الطبقات بنفس الكيفية. ليس ما يصنع الطبقة في المجتمع الرأسمالي هو حصرا العلاقات التي تستغل "العمل" مباشرة، كما تعرض التحاليل الكلاسيكية، بل أيضا العلاقات التي تتيح إعادة إنتاج هذا العمل وتجديده. لا تتكون الطبقة العاملة العالمية حصرا من أجراء /ات المصانع والمناجم. فمن يشتغل، ذكورا وإناثا، في الحقوق والبيوت والمكاتب والفنادق والمطاعم والمستشفيات، ورياض الأطفال، والمدارس، والقطاع العام والمجتمع المدني، وأجراء الهشاشة، والعاطلون، ومن لا يحصلون على أجر مقابل عملهم، هم أيضا جزء من الطبقة العاملة. إن الطبقة العاملة العالمية، بعيدا عن اقتصار على الرجال البيض المتغايرين جنسيا كما ألفنا كثيرا تخيلها، تتكون أساسيا من مهاجرين/ات وضحايا العنصرية ومن نساء وأشخاص ذوي مقدرات متنوعة، تنكر الرأسمالية حاجاتهم ورغباتهم وتشوهها. كما يوسع هذا المنظور رؤيتنا للصراع الطبقي. إذ لم يعد منحصرا في مطالب مرتبطة بالعمل (عقود عمل لائقة أو أجر أدنى مضمون، مثلا) ترفعها نقابات ومنظمات للعمال والعاملات، بل يهتم بمختلف أوجه المجتمع. بنظرنا تكمن النقطة الأساسية ومفتاح فهم الحاضر في كون الصراع الطبقي يشمل النضالات المرتبطة بإعادة الإنتاج الاجتماعية: من أجل تغطية صحية شاملة وتعليم مجاني، ومن أجل عدالة بيئية وطاقة نظيفة، ومن أجل السكن والنقل العموميين. كما أن النضالات السياسية من أجل تحرر النساء، وضد العنصرية، وضد كره الأجانب، وضد الحرب والاستعمار، هامة أيضا ضمن الصراع الطبقي. كانت هذه النزاعات دوما في صلب المجتمع الرأسمالي الذي يرتكز على عمل إعادة الإنتاج مع نزع القيمة عنه. لكن النضالات من أجل إعادة الإنتاج الاجتماعية بلغت اليوم مستوى تفجرية بالغ. إن الأسر والجماعات، وبوجه خاص النساء، مخنوقات أكثر فأكثر من قبل النيوليبرالية التي تتطلب زيادة ساعات العمل المأجور في كل آسرة وخفض مساعدات الدولة الاجتماعية. لقد اتخذت النضالات من أجل إعادة الإنتاج الاجتماعية، في شروط نزع الملكية الشامل هذا، مكانة مركزية. وباتت تشكل رأس رمح مشاريع من شأنها تغيير المجتمع جذريا.

أطروحة 6. يكتسي العنف الجندري أشكال عديدة، مرتبطة كلها بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية. نؤكد على محاربتها كلها

يُقدِّر الباحثون والباحثات أن واحدة من ثلاثة نساء هي ضحيةُ شكل ما من العنف الجندري خلال حياتها. وغالبا ما يكون ممارسو هذا العنف أزواجا، مسؤولين عن 38 % من حالات وفيات النساء. إن العنف الزوجي، بدنيا كان أو عاطفيا أو جنسيا، يخترق مجمل المجتمع الرأسمالي– نجده بكل البلدان، وكل الطبقات وفي كل المجموعات العرقية. وبعيدا عن كونه عرضيا، يمد جذوره في بنية المجتمع الرأسمالي المؤسسية.

صنوف العنف التي نعيش اليوم هي انعكاس للديناميات المتناقضة التي تخترق الحياة الشخصية والعائلية، والقائمة على الانقسامات المميزة للنظام الرأسمالي، بين صنع أشخاص وتحقيق ربح، وبين الأسرة و"العمل". وكان التحول الرئيس متمثلا في الانتقال من أسر مشَكّلةٍ على أساس قرابة موسعة– حيث كانت للرجال الأكثر تقدما في العمر سلطةُ الحياة والموت على أقاربهم– إلى أسر الحداثة الرأسمالية، المكونة من أسرة نووية، متغايرة جنسيا heterosexuel، مُقلّصةٍ ومطبوعة بسلطة أقل بيد رؤساء الأسرة. ومع هذا الانعطاف تحولت صنوف العنف القائمة على القرابة. فما كان سياسيا بصراحة من قبْلُ بات "خاصا": لاشكليا على نحو أكبر و"نفسيا"، وأقل "عقلانية" ومتحكما به. إن أشكال العنف الجندري هذه، المتغذية في الغالب من الكحول والخزي والخوف من فقد سلطة، حاضرةٌ في كل حقب التطور الرأسمالي. لكنها تحتد بوجه خاص في زمن الأزمة. في تلك اللحظات، حيث ينمو القلق والهشاشة الاقتصادية والغموض السياسي بقوة، يبدو نظام الجندر مهتزا هو أيضا. يعتبر بعض الرجال النساء "غير قابلات للتحكم"، ويعتبرون المجتمع الحديث، المطبوع بحريات جنسية جديدة وبسيولة جندرية أكبر، "فوضويا". ويعتبرون زوجاتهم أو قريناتهم "مُدَّعِيات"، وبيوتهم "غير مرتبات" وأطفالهم "متوحشين"، وربات عملهم عديمات الشفقة، وزميلاتهم يستفدن من محاباة غير مستحقة وفرص عملهم مهددة. ويشكّون في مآثرهن الجنسية ومقدرتهن على الإغواء. وعند الظن أن ذكورتهم مهددة ينفجرون.

لكن صنوف العنف في المجتمع الرأسمالي لا تكتسي كلها هذا الشكل الذي يبدو "خاصا" و"لاعقلانيا" . فهناك صنوف أخرى "عقلانية" بإفراط، كما يدل على ذلك استعمالها كتقنيات تحكم: يُستعمل باطراد اغتصابُ النساء ضحايا العبودية والاستعمار سلاحًا لترهيب المجموعات المعرّضة للعنصرية وتعزيز إخضاعهن؛ ويغتصب القوادون والمتاجرون النساء بنحو متكرر بقصد "تطويعهن"؛ وفي أثناء الحروب يمثل الاغتصاب الجماعي والمتعمد للنساء "العدُوَّات" سلاحا قائم الذات. كما أن الاعتداءات والتحرشات الجنسية في أماكن العمل، وفي المدارس والمستشفيات، هي أيضا قسم من تقنيات التحكم. والمعتدون في هذه الحالات هم أرباب العمل، والرؤساء الإداريون، والأساتذة والمدربون، وأعوان الشرطة وحراس السجون، والدكاترة والأطباء النفسانيون، والملاّكون والعسكر- مُزوَّدون كلهم بسلطة مؤسسية على ضحاياهم. وبوسعهم أن يأمروا بعلاقات جنسية، وبعضهم ينتقل إلى الفعل. ما يجعل هذه الاعتداءات ممكنة هو هشاشة النساء العرقية، والسياسية والمهنية والاقتصادية: أي تبعيتنا إزاء الأجور، وقلقنا إزاء سمعتنا أو جزعنا إزاء المشغلين ورؤساء المصالح الذين يسألوننا عن وضعنا كمهاجرات. هذا العنف يتيحه نظام تراتبي يخدم هويات جندرية، وعرقية وطبقية لإرساء سيطرته. وبالمقابل يخرج منه هذا النظام معززا ومُطبَّعا.

رغم ذلك، ليس شكلا العنف الجندري هاذان- أحدهما خاص وآخر عمومي- مختلفين لهذا الحد. ثمة حالات هجينة: في بعض الثقافات الرياضية الفرعية، أو أخويات المراهقين، يتنافس فتيان مشرَّبون بمعايير مُبغضة للنساء للظفر بوضع اعتباري خاص، وذلك بالتباهي باستغلال النساء جنسيا. تشكل صنوف العنف الجندري العمومي والخاص حلقة مفرغة متبادلة التوطيد. ولأن الرأسمالية تُسند في معظم الأحوال عملَ إعادة الإنتاج للنساء، تقلص مقدرتنا على المشاركة الكاملة، بما نحو ثنائيات، في عالم "العمل المنتج". يجد إذن معظمنا أنفسهن راكدات في مناصب عمل لا مستقبل لها، لا تتيح تلبية حاجات أسرنا. وهذا يضر بنا في حيواتنا "الخاصة": بما أنه من الأصعب إنهاء بعض العلاقات، نفقد أكثر فأكثر الاستقلال والسلطة. وهذا طبعا وضع يفيد بالمقام الأول الرأسمال، لكننا نحن خاضعات بشكل مضاعف لصنوف التعديات، التي قد ترتكبها علاقاتنا الشخصية والأسرية، كما قد يرتكبها من يحمون الرأسمال ويخدمونه.

إجابات النسوانية التقليدية على أنواع العنف الجندري هي طبعا مفهومة، لكنها غير ملائمة بتاتا. تكتسي الأكثر شيوعا منها شكل مطالبَ لصالح التجريم والعقاب. إن "نسوانية الحبس" هذه، كما جرت تسميتها، ترى مكسبا فيما يتعين بالضبط الطعن فيه- أي الجزم الخاطئ بأن القوانين والشرطة والمحاكم لها ما يكفي من استقلال إزاء بنية السلطة الرأسمالية كي تتصدى لميلها العميق إلى إنتاج أنواع العنف الجندري. في الواقع،

يستهدف نظام العدالة العقابية بنحو غير متناسب أفقر الرجال ضحايا العنصرية، منهم المهاجرين، مع ترك مماثليهم ذوي الياقات البيض أحرارا في اغتصاب النساء وضربهن. كما يترك النساء يعالجن عواقب المصيبة: أن يقطعن مسافات طويلة ومُضنية لزيارة أبنائهن أو أزواجهن المعتقلين، ويُؤمنْن وحدهن حاجات أسرهن ويُدبرن عواقب الاعتقال الإدارية والقضائية. وكذلك شأن حملات محاربة الرقيق والقوانين ضد "الاستعباد الجنسي"، فغالبا ما تُستعمل بهدف طرد نساء مهاجرات، فيما يظل المغتصبون والقوادون أحرارا. وبالموازاة يُهمل الجوابُ بالحبس أهميةَ الحلول الواجب تقديمها لمن بقين على قيد الحياة. فالقوانين التي تجرم الاغتصاب الزوجي أو الاعتداءات في أماكن العمل لا تساعد النساء اللائي لا ملاذ لهن، ولا اللائي لا وسيلة لديهن. في هكذا شروط، لا يمكن لنسوانية لها أقل قدر من الحساسية إزاء المسائل الطبقية والعرقية أن تدافع عن جواب بالحبس على العنف الجندري.

كما أن ما تدافع عنه النسوقراطيات من إجابات "قائمة على السوق" غير ملائم. تقترح هاته النيوليبراليات التقدميات، من على سُدتهن داخل المؤسسات المالية الكبرى، حماية "شقيقاتهن" الأقل نصيبا ببلدان الجنوب بقروض ضئيلة كي ينشأن مشاريعهن الخاصة. الحجة على أن القروض الصغيرة تحد فعلا من العنف المنزلي، وتحفز استقلال النساء إزاء الرجال، حجة انطباعية بأحسن حال. بيد أن أحد العواقب واضح وضوح الشمس: تزيد القروض الصغيرة تبعية النساء إزاء الدائنين. يمثل هذا الجواب على العنف الجندري، بتضييقه الخناق على أفقر النساء، عنفا بحد ذاته.

ترفض نسوانية الـ99 % كلا الجوابين. ندرك أن العنف الجندري ليس في ظل الرأسمالية خللا في نظام الأشياء بل شرطا منظوميا. إنه راسخ بعمق في النظام الاجتماعي، لا يمكن فهمه ولا تصحيحه بمعزل عن مُركَّب العنف الرأسمالي الأوسع: العنفُ البيوسياسي (1) للقوانين التي تُنكر حريةَ إعادة الإنتاج؛ وعنفُ السوق الاقتصادي، والبنوك والملاكين وقروش الديون، وعنفُ الدولة بشرطتها، والمحاكم وحراس السجون، وعنفُ الفاعلين الحدوديين العابر للأوطان، وأنظمة الهجرة والجيوش الإمبراطورية؛ والعنفُ الرمزي للثقافة السائدة التي تستعمر عقولنا، وتشوه أجسادنا وتخرس أصواتنا؛ والعنفُ البيئي "البطيء" الذي يقضم جماعاتنا وسكاننا.

تعززت هذه الديناميات، رغم أنها مستوطنة داخل النظام الرأسمالي، بعنف مع الأزمة الراهنة. فباسم "المسؤولية الفردية"، قلصت النيوليبرالية بنحو بالغ تمويلَ الخدمات الاجتماعية العمومي. وجعلت من الخدمات العامة سوقا، ومصدرَ أرباح مباشرة، أو ألقت عبئها على الأسر الفردية، مجبرةً إياها- بخاصة النساء- على تجشُّم مجموع المهام المرتبطة

بالرعاية، الأمر الذي يزيد تشجيع صنوف العنف الجندري.

في الولايات المتحدة الأمريكية، أصاب ضرر أزمة القروض الرهنية عالية المخاطر- subprimes - بنحو غير متناسب النساء ضحايا العنصرية: هن من شهد أقوى معدلات الطرد من البيوت، وكُنّ في الغالب مجبرات على الاختيار بين الحرمان من السكن أو البقاء مع قرينهن. وفي المملكة المتحدة، ردّت السلطات على الانهيار المالي بالاقتطاع من الخدمات العامة- وبالمقام الأول من تمويل ملاجئ حماية ضحايا العنف المنزلي. وفي جزر الآنتيل، تصادف ارتفاعُ أسعار المواد الغذائية والوقود مع اقتطاعات من ميزانية الخدمات العامة، ما أدى إلى ارتفاع أشكال العنف الجندري. وترافقت هذه التدابير مع اشتداد دعاية الانضباط والتنميط. الأوامر المتكررة بوجوب أن تكون المرأة زوجة "جيدة" وأن تلد مزيدا من الأطفال تفضي بسرعة إلى تبرير العنف إزاء من يخفقن في التطابق مع الهويات والأدوار الجندرية التقليدية.

وفضلا عن ذلك، تؤدي اليوم القوانين المضادة للعمال والعاملات إلى تفاقم العنف داخل القطاعات الاقتصادية المستندة على أغلبية نسائية. وفي المناطق الصناعية الحرة (ثلاثة آلاف مكيلادوراس بالمكسيك مثلا)، يُستعمل العنف الجندري على نطاق واسع كأداة عقابية. يقترف أرباب العمل ورؤساؤه الاغتصاب بالجملة، ويمارسون العنفَ اللفظي وعملياتِ تفتيش جسديةً مُهينةً من أجل رفع الإنتاجية وثني النساء عن التنظيم في أماكن عملهن. وبمجرد رسوخ هذه الممارسات في تلك المناطق الحرة، تمتدُّ وتتعمم بسرعة في مجمل المجتمع، بخاصة في الأسر العمالية.

على هذا النحو، ليس العنف الجندري، في المجتمع الرأسمالي، ظاهرةً معزولة. إنه بالعكس راسخ الجذور في نظام اجتماعي حيث يتداخل إخضاع النساء مع التنظيم المُجَنْدَر للعمل وديناميات تراكم الرأسمال. ليس مفاجئا، والحالة هذه، أن تولد حركة "أنا أيضا" # Me Too من الاحتجاجات ضد التعسفات في العالم المهني، ولا أن يكون أولُ تصريح تضامنٍ مع نساء مِهَن الفُرجة تلك صادرا عن عاملات الزراعة المهاجرات في كاليفورنيا: لقد تعرفن فورا في هارفي وينشتاين ليس على قناص طرائد وحسب، بل أيضا على رب عمل قوي، قادر على أن يقرر من سيعمل في هوليود ومن لن يعمل.

إن العنف، بكل أشكاله، جزء لا يتجزأ من الاشتغال اليومي للمجتمع الرأسمالي: فقط بمزيج من الإكراه العنيف والرضاء المصنوع يتمكن النظام من البقاء في أفضل الشروط. لا يمكن القضاء على شكل عنف دون القضاء على الأشكال الأخرى. تسعى نسوانية الـ 99 %، وهي تتوق إلى اجتثاث كل أشكال العنف، إلى ربط النضالات ضد العنف الجندري بالنضالات ضد كل أشكال العنف في المجتمع الرأسمالي- وضد النظام الاجتماعي الذي

تقوم عليه.

****

البيوسياسة: كلمة استحدثها ميشال فوكو لتعريف شكل سلطة لا يُمارَس على مناطق ترابية بل على حياة الأفراد وعلى السكان، البيوسلطة. (م)

أطروحة 7. الرأسمالية تسعى إلى التحكم في الحياة الجنسية. نحن نريد تحريرها.

يبدو للوهلة الأولى بسيطا جدا على المرء/ة أن يختار معسكره في الصراعات المتعلقة بالجنسانية (الحياة الجنسية) – حيث تتعارض قوى الرجعية الجنسية مع قوى الليبرالية الجنسية. يسعى الرجعيون إلى منع الممارسات الجنسية التي يرون أنها تزدري القيم الأسرية الثابتة أو الشّرع الإلهي. إنهم يتمنون، مع عزمهم على احترام تلك المبادئ المفترض أبدية، رجم "الزناة"، وجلد السحاقيات وإخضاع المثليين لـ"معالجات تحويل". وعلى العكس، يناضل الليبراليون من أجل حقوق المنشقين/ات والأقليات الجنسية. ويشجعون اعتراف الدولة بالعلاقات المحرمة سابقا وبالهويات المحتقَرة، ويدافعون عن "مساواة الزواج" ودمج الأقليات الجنسية في الجيش. بينما يسعى الصنف الأول إلى إعادة الاعتبار لنماذج عتيقة ورجعية – كالنظام البطريركي، وكره المثلية، والقمع الجنسي –، يدافع الصنف الثاني عن المعايير التي ترفع الحداثة لواءها – من حرية فردية وتعبير عن الذات وتنوع جنسي. وكم يبدو الخيار جليا!

لكن واقع كلا هاذين المعسكرين غير ما يبدو عليه. فمن جهة، ليست الاستبدادية الجنسية التي نصادف اليوم مستحدثة بأي وجه. فالممنوعات التي تسعى إلى إرساءها، رغم عرضها كوصايا إلهية أبدية وتقاليد عريقة، هي في الواقع "تقليدية جديدة"، أي أنها ردود فعل على التطور الرأسمالي، وحديثة حداثة ما تعترض عليه. وبالنحو ذاته، يجري تصور الحقوق الجنسية التي يعد بها المعارضون الليبراليون تصورا يفترض أشكال رأسمالية من الحداثة؛ لا تتيح بتاتا تحررا حقيقيا، بل تفرض نموذجا بعينه وذات طابع دولتي واستهلاكي.

ومن أجل فهم أفضل، لا بد من إعادة رسم شجرة أنساب هذه المعارضة. فقد حاولت المجتمعات الرأسمالية دوما التحكم في الجنسانية، بوسائل ومناهج تطورت عبر التاريخ. ففي حقب النظام الأولى، حيث العلاقات الاجتماعية الرأسمالية لم ترسخ بمتانة بعدُ، كانت السلطات الموجودة قبلا (بخاصة الكنائس والجماعات المحلية) مكلفة بوضع المعايير التي تحدد معالم الجنسانية المقبولة وبتعزيزها. ولاحقا، وفيما كانت الرأسمالية تعيد تنظيم المجتمع برمته، صاغت معايير وأنماط ضبط برجوازية جديدة وافقت عليها الدولة – من

قبيل ثنائية الجندر واتخاذ الغيرية معيارا hétéronormativité[*]. لم تكن معايير الجندر والجنسانية "الحديثة" هذه مخصصة للمركز الامبريالي (المتربول) أو للطبقات البرجوازية، بل جرى نشرها على نطاق واسع، لاسيما في أثناء الاستعمار، استنادا على الثقافة الجماهيرية، ووطدتها الدولة بواسطة أدواتها القمعية والإدارية (كانت الخدمات الاجتماعية، مثلا، تمنح حسب معايير عائلية). بيد أن تلك المعايير واجهت مقاومات، ولم تصطدم بأنظمة جنسانية أقدم وحسب، بل حتى بتطلعات جديدة إلى الحرية الجنسية، تجلت بشكل أساسي في المدن داخل ثقافات مثلية وسحاقية مضادة وجيوب طليعية.

وشهد هذا النموذج بدوره تحولات. فبعد سنوات 1960، اعتدلت (نسبيا) الكتلة البرجوازية، فيما تجاوزت اندفاعات الحرية حدود ثقافات مضادة لتصبح سائدة. وبهذا النحو اجتمع هاذان التياران في مشروع جديد: تنميط أشكال جنسانية محرمة سابقا بواسطة أدوات ضبط دولتية واسعة، وذلك بمطابقتها مع النموذج الرأسمالي الذي يشجع الفردانية، والانطواء في الدائرة المنزلية والاستهلاك السلعي.

ما يختفي خلف هذا النموذج الجديد هو انعطاف حاسم في طبيعة الرأسمالية ذاتها. فبتزايد طابعه المالي والمعولم والمنفصل عن الخلية الأسرية، لم يعد الرأسمال معارضا، من الناحية الشكلية، لأشكال الجندر والجنسانية غير الشائعة queer. لم تعد المقاولات الكبيرة تركز اليوم على نموذج أسرة أو جنسانية أوحد، ويَودُّ العديد منها أن يتيح لمستخدميه الحياة خارج أسر متغايرة الجنس- لكن بشرط أن يعودوا إلى جادة الصواب في مكان العمل كما في المركز التجاري. كما تجد الجنسانيات المنشقة مكانها داخل قوانين السوق: إنها تشكل ملجأ يقترح إعلانات تجارية جذابة وسلسلة منتجات أو متع جاهزة للاستهلاك. إن الجنس في المجتمع الرأسمالي يساعد على البيع- وتقوم النيوليبرالية بتصريفه في عطور عديدة جدا.

تحلُّ النضالات الحديثة المتعلقة بالجنسانية في حقبة مطبوعة بسيولة جندرية متنامية بين الشباب، وازدهار قوي للحركات النسوانية ولحركات مجتمع الميم وانتصارات قانونية هامة مثل المساواة الجندرية الشكلية، والحقوق الممنوحة للأقليات الجنسية ومساواة الزواج - وهي حقوق مسجلة اليوم في القانون بعدد متزايد من البلدان عبر العالم. وإن كانت هذه الانتصارات ثمار معارك ضارية، فهي تعكس أيضا تغيرات اجتماعية وثقافية كبيرة خاصة بالنيوليبرالية- وتظل هشة ومهددة باستمرار. ولم تنه تلك الحقوق الجديدة الاعتداءات ضد المثليين والمتحولين. إذ لا تزال الأقليات الجنسية ضحية ضروب من العنف الجندري، ولا تزال تتعرض لصنوف ميزولا تستفيد من أي اعتراف رمزي.

في الواقع تغذي الرأسمالية المُمَيّلة financiarisé ردود فعل بالغة العداء لهذه الحرية الجنسية الجديدة. فاغتيال النساء لا يقتصر على "العزاب لاإراديا" Incels [1] الذين يغتالون نساء بقصد الانتقام من "سرقة" الجنسانية النسوية من "مالكيها الذكور الشرعيين". ولا هي مقتصرة "فقط" على عتاة الرجعيين الذين يقترحون حماية "نسائهم" و"أسرهم" من الفردانية المتوحشة، ومن النزعة الاستهلاكية القذرة ومن "الرذيلة". فثمة أيضا حركات شعبوية يمينية لا تقل شراسة. وتتسع بسرعة بالغة وتكسب دعم الجماهير بكشف بعض الأوجه السلبية فعلا للحداثة الرأسمالية- من قبيل عجزها عن حماية الأسر والجماعات من أضرار السوق. بيد أن التقليدانيين الجدد يشوهون، على غرار الشعبويين اليمينيين، هذه المؤاخذات المشروعة بهدف إذكاء نوع من المعارضة يرتضيها الرأسمال جيدا: نمط "حماية" يضع بالمقدمة الأضرار المفترض أنها ناتجة عن الحرية الجنسية مع إخفاء الخطر الحقيقي: الرأسمال.

يمكن للرجعيين أن يتأملوا انعكاس صورتهم في الليبرالية الجنسية. هذه الليبرالية التي تساند، حتى في أفضل الحالات، سياسات تحرم الأغلبية العظمى من الشروط الاجتماعية والمادية الضرورية لتطبيق ملموس للحريات الجديدة المدونة في القانون- على شاكلة بعض الدول التي تتباهى بالاعتراف بحقوق المتحولين جنسيا لكنها تواصل رفض تغطية نفقات التحول الطبية. كما أن الليبرالية الجنسية مرتبطة بتقنينات دولتية تُنمط وتُوطد أكثر الأسرة أحادية الزواج: إنه الثمن المطلوب من المثليين والسحاقيات كي يُقبلوا ويُقبلن. بينما يتظاهر هذا النظام بتثمين الحرية الفردية، لا يطعن في الشروط الهيكلية التي تغذي كُره المثلية والتحول الجنسي، وبخاصة دور الأسرة في إعادة الإنتاج الاجتماعية.

لكن التحرر الجنسي الزائف يقوم بإعادة تدوير القيم الرأسمالية حتى خارج دائرة الأسرة. فالثقافات الجنسية المتغايرة الجديدة، التي قوامها علاقات جنسية عابرة وعلاقات افتراضية، تحثُ النساء الشابات على "تملك" جنسانيتهن مع تشجيع الرجال الذين يستمتعون بتصنيفهن حسب مظهرهن. إن الخطابات الليبرالية التي تثرثر حول أهمية "تملك الجسد والحياة"، تنصح دوما البنات بإرضاء الأولاد: إن أنانية الذكور في مجال الجنس "مزية" باتتْ موضة شائعة جدا في المجتمع الرأسمالي.

على النحو ذاته، تفترض الأشكال الجديدة من "السوية المثلية" مُسبقا سويّة رأسمالية. وبالعديد من البلدان، تتميز الطبقات المتوسطة المثلية، المطالبة بجدارتها بالاحترام، بأنماطها في الاستهلاك. غير أن قبول هذه الفئة الاجتماعية يتعايش مع تهميش وقمع مستمرين للأقليات الجندرية الفقيرة، لاسيما إن كانت ضحية للعنصرية. وتزعق السلطات العمومية بلا انقطاع بصدد تسامحها مع المثليين الذين "يفكرون بشكل

مستحسن، ويعيشون بشكل مستحسن"، وتستعمل هذا الاصطباغ باللون الوردي pinkwashing [ب] بقصد إضفاء شرعية على مشاريع استعمارية جديدة وامبريالية. وقد لمعت وكالات دولة إسرائيل بهذا الصدد بتبنيها ثقافتها "gay friendly"[ج]، وهذا بهدف تبرير الاستعباد العنيف للفلسطينيين/ات "المتخلفين/ات الكارهين للمثلية". وعلى النحو ذاته، يستند بعض الليبراليين الأوربيين على "تسامحهم المستنير" إزاء الأقليات الجنسية لإضفاء شرعية على عدائهم "للمسلمين"، المعتبرين مجموعة متجانسة، مع الاحتفاء بأشخاص بالغي الاستبداد في مسائل الجنسانية، شريطة ألا يكونوا مسلمين.

هكذا، توجد حركات التحرر الراهنة بين المطرقة والسندان: لا يمكن أن يتحقق تحرر النساء والأقليات الجنسية من السيطرة البطريركية أو الدينية إلا مقابل خضوع تام للضواري الرأسمالية. ترفض نسوانية الـ 99 % المشاركة في هذه اللعبة. إننا نرفض في الآن ذاته الاحتواء النيوليبرالي وبُغض النساء وكُره المثلية الخاصين بالتقليدانية الجديدة، ونريد إحياء الروح النقدية لأحداث التمرد في ستونوول [د] في 1969، في نيويورك، روح التيارات النسوانية " pro-sexe"، من الكساندرا كولونتاي إلى غايل روبين [هـ]، روح حملة السحاقيات والمثليين التاريخية المساندة لعمال مناجم بريطانيا المضربين في العام 1984. إننا نناضل من أجل تحرير الجنسانية من الإنجاب ومن الأشكال المعيارية للأسرة، وضد أغلال الجندر، والطبقة والعرق، وضد أشكال استيعاب النضالات من قبل الدولة والسوق. وندرك من جهة أخرى أن تحقيق هذا الحلم يتطلب منا بناء شكل جديد من المجتمع غير رأسمالي سيؤمن القواعد المادية للتحرر الجنسي، منها دعم عمومي وافر لإعادة الإنتاج، مطابق لمروحة أوسع من النماذج الأسرية والزواجية.

****

[أ]Hétéronormativité: اعتبار جميع الأفراد منتمين إلى أحد النوعيين الاجتماعيين (الجندرين) المختلفين والمتكاملين (رجل وامرأة) بأدوار طبيعية في الحياة.

[ب] pinkwashing : موقف متسامح إزاء الأقليات الجنسية، من قبل مقاولة أو كيان سياسي، يسعى إلى تغيير صورته وسمعته في اتجاه تقدمي، متسامح ومفتوح.

[ج]gay friendly : تعاطف مع الأقليات الجنسية بإتاحة فضاءات وسياسات ومؤسسات مفتوحة ومضيافة إزاءها لخلق بيئة دعم واحترام ومساواة بلا أحكام

[د] أحداث ستونوول Stonewall: مظاهرات عفوية وعنيفة ضد اقتحام الشرطة، في ليلة 28 يونيو 1969، نادي ستونوول الليلي في نيويورك. تعتبر هذه الأحداث مثالا أولا عن نضال الأقليات الجنسية (مجتمع الميم) ضد نظام تدعمه السلطات ومضطهد لمجتمع الميم، ورمزا لظهور حركة نضال الأقليات الجنسية في الولايات المتحدة وعبر العالم.

[هـ]: – كولونتاي: (1872–1952) مناضلة شيوعية ونسوانية روسية.

غايل روبين: عالمة إناسة ومناضلة نسوانية أمريكية، وضعت أسس نظرية راديكالية للجنسانية.

Incels= involuntary celibates "العزاب لاإراديا" تعني في الأصل أشخاصا يعانون من عزلة عاطفية وجنسية كانوا يشكلون جماعات على انترنت. منذ متم سنوات 2000، بات التعبير يحيل أساسا إلى مجموعة شباب رجال ذكوريين ومبغضون للنساء يدعون إلى كره النساء، ويعتبرونهن أشياء جنسية، ويمجدون في صيغتهم الأقصى، مرتكبي عمليات قتل النساء.

أطروحة 8. وُلِدت الرأسمالية من العنف العنصري والاستعماري. نسوانية الـ 99% مناهضة للعنصرية وللامبريالية

تكتسي "المسألة العرقية" اليوم، مثلما كان في أزمات أخرى خطيرة للرأسمالية، طابعا شائكا أكثر من أي وقت مضى، مؤديةً إلى توترات قوية. أصبحت الشعبوية اليمينية، القومية العرقية الشرسة، والتي يحركها غوغائيون يزعمون الدفاع عن الأغلبية المتضررة، تنضم بلا تحفظ إلى نزعة تفوق البيض، بعد أن كانت مكتفية بترويج رسائل نصف واعية "بسيطة". وتُسهم الحكومات الوسطية بوعي وصراحة في تلك الميول العنصرية، إذ تغلق مداخل المهاجرين والمهاجرات، وتحتجز أطفالهم، وتحبسهم في معسكرات أو تتركهم يغرقون في البحار. وتواصل الشرطة، في تلك الأثناء، في البرازيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قتل أشخاص غير بيض بلا عقاب فيما ترسلهم المحاكم بكثافة، ولحقب مديدة، ليتعفنوا في سجون خاصة تحولت إلى أعمال مدرة للربح.

يحاول البعض الاعتراض على هذه الأوضاع المشينة. ويحتج ناشطون/ات ألمان/ات وبرازيليون/ات وأمريكيون/ات بكثافة على صنوف عنف الشرطة العنصرية، وعلى أنصار نزعة تفوق البيض. إنهم/هن يحاولون بهذا النحو إعطاء دلالة جديدة لكلمة "إلغاء"، بالمطالبة بإنهاء عمليات الحبس وبتفكيك الوكالة الأمريكية المكلفة بمراقبة الحدود ICE. بيد أن العديد من هذه الحركات المناوئة للعنصرية تقتصر على التنديد بالنظام الأخلاقي. وبالموازاة، يختار البعض اللعب بالنار، على شاكلة تيارات اليسار الأوربي التي تقترح التحالف مع اليمين وتعترض هي ذاتها على الهجرة.

في هذا السياق، يتعين أيضا على النسوانيات اختيار معسكرهن. لكن، حصيلة النسوانية، بخصوص المسألة العرقية، من منظور تاريخي، حصيلة متباينة، وهذا أقل ما يقال... فقد تعاطت الأمريكيات نصيرات تصويت النساء البيض لمهاترات عنصرية صريحة بعد الحرب الأهلية، لمّا مُنح حق التصويت للرجال السود دون النساء. ودافعت شخصيات كبيرة من النسوانية الانجليزية، حتى النصف الثاني من القرن العشرين، عن القانون الاستعماري في الهند على أسس "حضارية" وعنصرية، إذ كن يعتبرنه لازما "للرقي بالنساء الملونات من وضعهن الدوني". وحتى اليوم تُسوّغ نسوانيات أوربيات معترف بهن تدابير معادية للمسلمين/ات بمبررات شبيهة.

وقد اكتسى تداخل النسوانية والعنصرية هذا أحيانا أشكال "أكثر حذقا". إذ وضعت النسوانيات الليبراليات والجذريات، حتى عندما لم يكنَّ عنصريات صراحة أو بقصد، تعريفا لـ "الميز الجنسي" و "الاشكاليات المرتبطة بالجندر" باعتماد وضع النساء البيض من الطبقة الوسطى نموذجا كونيا (زائفا). وبفصلهن الجندر عن العرق (والطبقة)، جعلن حاجة "النساء" إلى الإفلات من الدائرة المنزلية و "الذهاب إلى العمل" أولوية - كما لو كنا جميعا نساء منزل مقيمات بالضاحية ! وتبعا لنفس المنطق، اعتبرت ناشطات نسوانيات بيض أمريكيات أن النساء السود لن يكنّ نسوانيات حقيقةً إلا إذا جعلن رابطةً أخويةً نسائيةً خياليةً، ما بعد عرقية أو غير عرقية، سابقةً على تضامن مع الرجال السود مناهض للعنصرية. وقد أفلحت النسوانيات ضحايا العنصرية، برفضهن طيلة عقود لاتخاذ موقف من هذا المأزق، في كشف ما تخفيه تلك الايعازات، التي باتت مرفوضة أكثر فأكثر من قبل نسوانيات من كل الاتجاهات.

تنظر نسوانيات الـ 99 % بنفاذ بصيرة إلى هذا التاريخ المخزي، ويلتزمن بالقطع النهائي معه. إننا ندرك أن لا شيء مما يستحق اسم "تحرر النساء" قابل للتحقق في مجتمع عنصري وامبريالي. ونؤكد أيضا أن جذر المشكل قائم في الرأسمالية، التي تلازمها العنصرية والامبريالية. لم يكن هذا النظام الاجتماعي الذي يتباهى بتشجيع "العمل الحر" و "القائم على عقد" ليرى النور إلا بأعمال نهب المستعمرات، و "تحويل أفريقيا إلى نوع من مصايد تجارية لاقتناص الجلود السوداء"(1) ، وبالاستعباد في "العالم الجديد" وبنزع ملكية الشعوب الأهلية. وبعيدا عن أي توقف بعد إقلاع الرأسمالية، واصل نزعُ ملكية الشعوب ضحية العنصرية وغير الحرة أو التابعة إتاحةَ استغلال "العمل الحر". اتخذ التمييز بين "العمال والعاملات" المستغلين بحرية و "الآخرين" منزوعي الملكية والمخضعين للتبعية أشكالَ مختلفة عبر تاريخ الرأسمالية- أثناء العبودية والاستعمار والابارتهايد وقسمة العمل الدولية- وتشوَّش أحيانا. لكن استغلال الأشخاص ضحايا العنصرية أتاح للرأسمال، عبر كل هذا التاريخ وحتى اليوم، استثمار أرباحه بمصادرة الموارد الطبيعية وقوة عمل الرجال والنساء، دون اكتراث بتجديدهما أو إعادة إنتاجهما. ولأسباب منظومية خلقت الرأسمالية دوما طبقات من كائنات بشرية ضحية العنصرية، حيث الأشخاص والعمل مُسْتَرخَصان ومُخْضَعان لنزع الملكية. لا يمكن لنسوانية مناهضة حقيقةً للعنصرية وللامبريالية إلا أن تكون أيضا معادية للرأسمالية.

هذا صحيح أكثر من أي وقت مضى، حيث تعاظم بشكل مهول واشتد نزع الملكية العنصري باستعمال رافعة الديون.. ففي بلدان الجنوب "ما بعد الاستعماري"، يؤدي الاستحواذ على الأراضي من قبل مقاولات كبيرة تتغذى من الديون إلى ترحيل شعوب أهلية عديدة- ويدفعها أحيانا إلى الانتحار. وفي الآن ذاته، تؤدي "إعادة هيكلة" الديون

السيادية إلى تفجير النسبة بين الفوائد والنتاج الداخلي الإجمالي، ما يُجبر دولا يُفترض أنها مستقلة على تقليص نفقاتها العامة، ويحكم على أجيال العمال والعاملات القادمة بتخصيص قسم متزايد من عملهم/هن لسداد ما تفرضُ مؤسسات القرض الكبيرة. على هذا النحو، يستمر نزع الملكية العنصري، في تَمَفْصُل مع زيادة في الاستغلال بفعل ترحيل العديد من المصانع إلى بلدان الجنوب.

كما يتبع هذا الاضطهاد وتيرةً جامحةً في بلدان الشمال. وفيما تحل فرصُ العمل ضعيفةُ الأجر والهشةُ في القطاع الثالث تدريجيا مكان عمل الشغيلة المنظمين نقابيا في الصناعات، تسقط الأجور تحت الحد الأدنى الضروري لحياة لائقة، لاسيما في مجالات حيث يمثل الأشخاص ضحايا العنصرية أكثريةً. وغالبا أيضا ما تُقترح عليهم، وهم تحت إكراه قبول مناصب عمل عديدة والاقتراض على دخلهم المستقبلي للعيش، قروضُ رهنية بالغة المخاطرة. كما تتراجع الحماية الاجتماعية، إذ باتت الخدمات التي كانت تتيحها الدولة تقع باطراد على كاهل الأسر والجماعات- وتنيخ بثقلها على النساء المهاجرات في المقام الأول.

وعلى غرار هذا، أصبحت عائدات الضريبة المخصصة سابقا للبنيات التحتية العامة موجهةً لسداد الديون، ما يؤدي إلى عواقب مُفجعة جدا على المجموعات ضحية العنصرية- المعرضة للميز المجالي وللحرمان من الإعانات العمومية للمدارس والمستشفيات والسكن والنقل والتموين بالهواء والماء غير الملوَّثين. وتقوم الرأسمالية المالية، بكل مكان بالعالم، بنزع كثيف لملكية السكان على أسس عرقية.

كما أن لتنظيم العالم الهرمي هذا عواقب جندرية. فملايين النساء المهاجرات والسود مستخدمات اليوم كخادمات بيوت ومكلفات بأنشطة الرعاية. ويتعرضن في الآن ذاته، غالبا بلا أوراق ثبوتية وبعيدا عن أسرهن، للاستغلال ولنزع الملكية- مجبرات على العمل في شروط هشة، ومحرومات من حقوقهن وضحايا لشتى صنوف التعسف. يتيح اضطهادهن المصنوع بـ" الأغلال العالمية للرعاية" (2) للنساء ذوات الامتيازات العيش في ظروف حسنة، وتفادي قسم من العمل المنزلي وممارسة مهن ذات قيمة. ويمكن لهاته، باسم الدفاع عن حقوق النساء، مساندة حملات سياسية تروم سجن رجال سود بجريرة الاغتصاب، واضطهاد المهاجرين والمسلمين والمطالبة بتماثل النساء السود والمسلمات مع الثقافة السائدة. يا لها من سخرية!

إن العنصرية والامبريالية والوطنية العرقية تسهم في الواقع في بُغض النساء المعمم وفي التحكم في جسد كل النساء. ولأن صنوف الميز هاته تصيبنا جميعا، نحن النساء، يجب أن نحاربها بكل ما أوتينا. لكن التصريحات المجردة بصدد "الأخوة النسائية" العالمية تؤتي نتائج

عكسية، إذ أنها تشيع، انطلاقا من مبدأ وجود هذه الأخوة التي يتعين بناؤها عبر سيرورة سياسية، انطباعا بوجود تجانس. والواقع أنه حتى إن كنا نعاني جميعا من اضطهاد بُغض النساء في المجتمع الرأسمالي، فإن معاناتنا تكتسي أشكال متباينة. وليست الروابط بين صنوف الاضطهاد تلك مرئية مباشرة دائما، إذ يجب كشفها سياسيا عبر جهود منظمة لبناء التضامن. بهذه الكيفية، دون سواها، وبالنضال ضمن تنوعنا ومن خلاله، يمكن أن نحصل جميعا على ما نحتاج من مقدرة/سلطة كي نأمل تغيير المجتمع.

****

كارل ماركس، الرأسمال، الكتاب الأول، الجزء الثامن، الفصل 31.

2- يمكن تعريف "الأغلال العالمية للرعاية" global care chains بما هي مجموع العلاقات القائمة على الرعاية التي تنتشر عالميا.

أطروحة 9. بنضالها لمنع تدمير الرأسمال للأرض نسوانية الـ 99% نسوانية اشتراكية بيئية

إن أزمة الرأسمالية أزمة بيئية أيضا. فقد سعت الرأسمالية دوما إلى زيادة أرباحها بالاستحواذ– أو ببساطة سرقة– الموارد الطبيعية، معتبرة إياها مجانية ولامتناهية. تقوم الرأسمالية، الميّالة هيكليا إلى تملك الطبيعة (استنفاذ الأراضي، إفقار الثروات المعدنية أو تسميم الهواء والماء...) بلا أدنى اعتبار لتجدد الموارد، بالإخلال دوريا بتوازن شروط تطورها ذاتها. ليست هذه أول مرة تحدث في تاريخ الرأسمالية أزمةٌ بيئيةُ. لكن لا ريب أن هذه هي الأوسع والأعمق. إن تغير المناخ الذي يهدد الكوكب اليوم نتيجةٌ مباشرةٌ لاستغلال الطاقات الأحفورية من قبل الرأسمال لصالح الصناعة. ليست "البشرية" بوجه عام من استخرج الكربون المترسب طيلة مئات ملايين السنين تحت القشرة الأرضية، بل رأس المال– والرأسمال هو من استهلكها في طرفة عين دون اكتراث بتجددها أو بعواقب التلوث ونفث غازات الدفيئة. ولم تقم التطورات المتتالية (من الفحم إلى البترول ثم تقنية التقصيف (*) والى الغاز الطبيعي) سوى بزيادة نفث الكربون، وتم تفريغ "المخرجات" بكيفية غير متناسبة على المجموعات الفقيرة، ضحية العنصرية غالبا، بالشمال كما بالجنوب.

إن كانت الأزمة البيئية الراهنة مرتبطة مباشرة بالرأسمالية، فإنها تعيد إنتاج اضطهاد النساء وتفاقِمُه. فهن يوجدن، بتمثيلهن زهاء نسبة 80 % من اللاجئين بسبب المناخ، في المقدمة. وتتكون قوة العمل الزراعية في بلدان الجنوب، بأغلبيتها العظمى، من النساء، اللائي ينهضن أيضا بالقسم الأكبر من مسؤولية عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية. وتواجه النساء الجفاف، والتلوث وفرط استغلال الأراضي: هن من يمنح الغذاء واللباس والمأوى لأسرهن. وبالنحو ذاته، النساء ضحايا العنصرية هن الأكثر قابلية للتضرر في بلدان الشمال: ضحايا عنصرية بيئية، وهن الأعمدة الرئيسة للمجموعات المعرضة للفياضانات وللتسمم بالرصاص.

كما أنهن في مقدمة النضالات ضد هذه الكارثة البيئية المحدقة. قبل عقود عديدة، كانت ناشطات اليسار المتجمعات في Women Srike for Peace يعترضن على الأسلحة الذرية التي وضعت السترونتيوم 90 في عظامنا. تخوض النساء اليوم نضال Water Protectors[1] ضدPipeline Dakota Access بالولايات المتحدة الأمريكية. وساندن في البيرو ماكسيما أكونْيا التي انتصرت ضد عملاق المناجم الأمريكي Newmont[2]. وتعترض نساء شمال الهند على بناء ثلاثة سدود لتوليد الكهرباء. ويناضلن عبر العالم ضد خصخصة الماء والبذور ومن أجل الحفاظ على التنوع الحيائي وزراعة مستدامة.

تبتكر هاته النساء أشكال جديدة من النضالات المندمجة: يتعارضن مع التيارات البيئية التقليدية التي تعتقد أن الدفاع عن "الطبيعة" والرفاهية المادية للمجموعات البشرية أمران متنافران. وتمثل هذه الحركات، برفضها فصل المسائل الايكولوجية عن تلك المرتبطة بإعادة الإنتاج الاجتماعية، بديلا مناهضا للرأسمالية وللصناعة عن التيارات المساندة لمشروع "رأسمالية خضراء"، الذي لا يفعل أي شيء لإنهاء احترار المناخ، ويتيح اغتناء من يضاربون على: "رخص نفث غازات الاحتباس"، و"خدمات المنظومات البيئية" و"تعويض الكاربون" و"المشتقات البيئية". وعلى نقيض من مشاريع "المالية الخضراء" هاته، التي تعتبر الطبيعة تجريدا كميا خالصا، تُركّز نضالات النساء على العالم الواقعي، حيث العدالة الاجتماعية ورفاهية المجموعات البشرية والحفاظ على الطبيعة غير البشرية متداخلة بنحو غير قابل للحل.

إن تحرر النساء وحماية كوكبنا بوجه المصيبة البيئية يسيران يدا في يد- نحو تجاوز الرأسمالية.

(*): التقصيف-fracturation: طريقة مستعملة في استخراج المحروقات لزيادة نفوذية الشريحة المنتجة بإحداث تقصفات فيها.

[1]- حركة معرضة لبناء انبوب بترول في داكوتا، لاسيما من قبل الهنود الأمريكيين.

[2]: مكسيما أكونيا، فلاحة من البيرو، خاضت طيلة سنوات عديدة نعركة قانونية ضد إحدى أمبر شركات المناجم بالعالم، واصبحت رمز النضال من أجل الحفاظ على البيئة.

أطروحة 10. الرأسمالية مناقضة لديمقراطية حقيقية ولسلم حقيقي. جوابنا هو المبدأ الأممي النسواني

تكتسي الأزمة الراهنة طابعا سياسيا أيضا. إذ توجد الدول التي كانت تدعي الديمقراطية، وقد أعاقتها المالية العالمية، في مأزق وغالبا ما تخفق في حل أشد المشاكل إلحاحا، غير مكترثة بالمصلحة العامة. ويَنـفَر معظمها من التدخل ضد خطر تغير المناخ، أو من الشروع في إصلاحات مالية؛ هذا إن لم يكبح كليا كل إجراء من شأنه أن يفضي إلى حلول. إن الحكومات الخاضعة للمقاولات الكبرى والمنهكة بالديون يرى فيها مواطنوها، بنحو متزايد، مجرد توابع للرأسمال، وتتبع وتيرة البنوك المركزية والاستثمارات الدولية، وعمالقة المعلوميات، وأباطرة الطاقة وباعة السلاح. فلا عجب، والحالة تلك، في تخلي ملايين الناس عن الأحزاب والساسة التقليديين أنصار النيوليبرالية، حتى أحزاب يسار الوسط.

الأزمة السياسية راسخة الجذور في البنية المؤسسية للمجتمع الرأسمالي. يقوم هذا النظام بفصل "الشأن السياسي" عن "الشأن الاقتصادي"، و"العنف المشروع" للدولة عن "الضغط الخفي "للسوق. بهذا النحو، باستبعاد أقسام عريضة من الحياة الاجتماعية من نطاق رقابة ديمقراطية، تقوم الرأسمالية بإخضاعها للمقاولات. وتمنعنا من جراء ذلك، بفعل بنيتها ذاتها، من اتخاذ القرار بشكل جماعي فيما نريد من إنتاج، وكمياته، ونوع الطاقة المستعملة فيه، وطراز العلاقات الاجتماعية لإنتاجه. كما تمنعنا من اختيار كيفية استعمال فائض القيمة الاجتماعي الذي ننتج، ونوع العلاقة التي نبتغي مع الطبيعة والأجيال القادمة، وأي تمفصل نريد بين إعادة الإنتاج الاجتماعية والإنتاج. إجمالا، الرأسمالية معادية للديمقراطية جوهريا.

وبموازاة ذلك، لا يمكن لهذا النظام إلا أن يرسم جغرافيا عالمية امبريالية. إذ يسمح للدول القوية بالشمال أن تستهدف الدول الأضعف بخنقها بالديون، وبالنصب عليها باتفاقات تجارية جائرة وبتهديدها بإطلاق تدخلات عسكرية أو بوقف "المساعدة" – ما يعني حرمان قسم كبير من سكان العالم من كل حماية سياسية. جلي أن التطلعات الديمقراطية التي يعبر عنها ملايير البشر في بلدان الجنوب لا تستحق أدنى اعتبار، وتظل عرضة للتجاهل بكل

بساطة أو للقمع العنيف.

يلعب الرأسمال باستمرار على وجهين. من جهة، يستفيد من السلطات العامة بالاستناد على أنظمة تشريعية تحمي الملكية الخاصة وعلى المؤسسات التي تقمع كل معارضة، مع بسط اليد على البنيات التحتية الضرورية للتراكم وعلى هيئات الضبط المكلفة بتدبير الأزمات. ومن جهة أخرى، يدفع التعطشُ إلى الأرباح، بانتظام، بعضَ أقسام الطبقة الرأسمالية المولعة بالسوق إلى التمرد والتآمر ضد السلطات العامة. عندما يغلبُ هذا الطرازُ من المصالح قصير الأمد البقاءَ على الأمد الطويل، يشبه الرأسمال ثعبانا يعض ذنبه، مهددا بتدمير المؤسسات التي يتوقف عليها.

بلغ ميل الرأسمالية إلى التسبب في أزمات سياسية- حتى في لحظاته الأقل تدميرا- ذروته. يستعمل النظام النيوليبرالي الحالي جهراً العتاد العسكري كما سلاح الديون، ويستهدف بوقاحة كل السلطات العمومية والقوى السياسية التي قد تتجرأ على تحديه- ولنا أمثلة في إلغاء الانتخابات والاستفتاءات الرافضة للتقشف، كما في اليونان عام 2015، ومنع من يريد الاقتداء مثل البرازيل في 2018-2017. وشجعت المصالح الرأسمالية الكبرى (عمالقة الصناعة الغذائية وصناعة الأدوية والبترول والسلاح)، بشكل منهجي عبر العالم، الاستبداد والقمع والانقلابات والحروب الإمبراطورية. ويتكشف هذا النظام، بدحضه حتى مطالب أنصاره، عن طبيعة مناقضة هيكليا للديمقراطية.

ومرة أخرى، تمثل النساء أولى ضحايا الأزمة السياسية للرأسمالية- وأول من يخوض النضال التحرري. لكن تنصيب مزيد من النساء في قلاع السلطة ليس، بنظرنا، حلا. لقد كنا دوما مستبعدات من المجال السياسي، وبالتالي تعودنا النضال بضراوة لإسماع صوتنا، مثلا فيما يخص التحرش والاعتداءات الجنسية- وهي مواضيع غالبا ما تُبخس وتُنحى إلى المجال "الخاص". بيد أنه، وعلى نحو ساخر جدا، غالبا ما تكلمت النخب التقدمية عوضا عنا بتحريف مطالبنا في صيغ مناسبة للرأسمال: تراها تدعونا بهذا النحو إلى التماهي مع النساء السياسيات (مهما قلّت جدارتهن بالاحترام)، وإلى دعمهن في الانتخابات، وتطلب منا الاحتفاء بارتقائهن إلى مواقع السلطة- كما لو كان ذلك خطوة أولى صوب تحررنا. لكن، هل يمكن اعتبار قيام نساء من الطبقة السائدة بالعمل القذر نوعا من النسوانية؟ عندما يقصفن بلدان أخرى ويساندن أنظمة فصل عنصري؟ وعندما ينظمن تدخلات استعمارية جديدة باسم الإنسانوية مع غض الطرف عن الإبادات المقترفة من قبل حكوماتهن الخاصة؟ وعندما يستعملن التقويم الهيكلي والديون وإجراءات التقشف لنزع ملكية سكان لا دفاع لهم؟

الجواب طبعا بالنفي، لأن النساء يتعرضن مباشرة وبقسوة لعواقب الاحتلال الاستعماري والحرب عبر العالم. ويواجهن باستمرار التحرش، والاغتصاب والعبودية، ويعانين من تقتيل أقاربهن وتشويهم الجسدي وكذا تدمير البنيات التحتية التي أتاحت لهن تلبية حاجاتهن وحاجات أسرهن. نحن متضامنات مع هاته النساء- وليس مع داعيات الحرب لابسات التنورات والمطالبات بالتحرر الجنسي وتفكيك أغلال الجندر لشبيهاتهن فقط. ونقول لبيروقراطيي الدولة والمشرفين على التدبير المالي، رجالا ونساء، ممن يدعون تبرير عنفهم بزعم تحرير النساء ضحايا العنصرية نقول: لا، ليس باسمنا.

أطروحة 11. نسوانية الـ99% تدعو كل الحركات الجذرية إلى الإلتقاء في انتفاضة مشتركة مناهضة للرأسمالية

لا تعمل نسوانيات الـ 99 % باستقلال، معزولات عن سائر حركات المقاومة والتمرد. لا نترك جانبا النضالات ضد تغير المناخ أو الاستغلال في العمل، ولا نبخل بالتضامن مع من يحاربن العنصرية المؤسسية أو نزع المِلْكِية. هذه المعارك معاركنا، وتندرج في النضال الإجمالي ضد الرأسمالية، هذا الذي يستحيل بدونه إنهاء الاضطهاد الجنسي وأنواع الميز الجندرية. الخلاصة واضحة: يجب على نسوانية الـ 99 % أن توحد قواها مع باقي الحركات المناهضة للرأسمالية عبر العالم- من بيئيين، مناهضي العنصرية، مجتمع الميم والمنظمات النقابية. يجب مطلقا أن نتحالف مع التيارات اليسارية المناهضة للرأسمالية المدافعة أيضا عن الـ 99 %.

نحن إذن على طرف نقيض تام مع الخيارين السياسيين الرئيسين الذين يمنحهما لنا الرأسمال. نرفض الشعبوية الرجعية قدرَ ما نرفض النيوليبرالية "التقدمية"، وننوي بناء حركتنا بتفجير هاذين التحالفين. في حالة النيوليبرالية التقدمية، يجب فصل نساء الطبقة العاملة، والمهاجرين/ وضحايا العنصرية -رجالا ونساء، عمن صرفوهن عن مصالحهن بقصد خدمة الرأسمالية- نسويات المقاولة، والمولعات بسلطة الاستحقاق من الحركات المناهضة للعنصرية ومجتمع الميم والمروجات للتنوع المقاولتي وللرأسمالية الخضراء. وفيما يخص الشعبوية الرجعية، يجب فصل جماعات الطبقة العاملة عن القوى التي تشجع النزعة العسكرية، وكره الأجانب، والقومية العرقية، وتتظاهر بالدفاع عن "إنسان الشعب" فيما هي تدعم في الواقع سلطة الأغنياء. تقوم إستراتيجيتنا على استقطاب أقسام الطبقة العاملة من هاتين الكتلتين السياسيتين المؤيدتين للرأسمالية. وبهذا النحو، نستطيع بناء قوة معادية للرأسمالية عريضة وقوية بما يكفي لتغيير المجتمع.

النضال ميدان تعلم. إنه يحول المشاركين والمشاركات بوضع رؤيتهم لأنفسهم وللعالم موضع نقد. ويتيح فهما أفضل لأشكال السيطرة- أسبابها والمستفيد منها وكيفية تجاوزها. ويحثنا على إعادة تأويل مصالحنا، وعلى تأطير مغاير لآمالنا وتوسيع شعورنا بالممكن. وأخيرا، تساعد تجربة النضال على إدراك أفضل للحلفاء كما للأعداء بتوسيع

التضامن بين المضطهدين /ات وشحذ المواقف بوجه من يضطهدوننا.

يتوقف كل شيء على مقدرتنا على تطوير خط سلوك لا يكتفي بالاحتفاء باختلافاتنا ولا يمسحها بعنف. إن صنوف الاضطهاد المتنوعة التي نعانيها ليست مجموعةً طارئة ذات معالم ضبابية، على العكس من إدعاء إيديولوجية "التنوع"، هذه الموضة الشائعة جدا اليوم، إن كان كل من صنوف الاضطهاد تلك يتخذ شكلا خاصا وخصائص مميزة، فلأنها كلها راسخة في نظام اجتماعي واحد، يقوم بتوطيدها. إنه بتسمية هذا النظام رأسمالية، وباتحادنا لمحاربته، يمكننا تجاوز ما يغذيه من انقسامات – من انشطارات تتصل بالثقافات أو الأجناس أو الأعراق أو الكفاءات أو الجنسانية أو الجندر.

لكن يجب الاتفاق على ما نقصد بـ"الرأسمالية". فالعمل المأجور داخل مصنع لا يلخص مجمل تجارب الطبقة العاملة، ولا تُمارَس السيطرةُ الرأسماليةُ حصرا باستغلال هذا الطراز من النشاط كما تدعي التأويلات القديمة والضيقة. التأكيد على أولوية عمل العمال لا يحفز التضامن الطبقي، بل على العكس يضعفه. والواقع أن هذا التضامن أقوى عندما نعترف باختلافاتنا– تنوع أنماط حياتنا، وتجاربنا ومعاناتنا، وخصوصية حاجاتنا، وتعدد أشكال التنظيم التي تطابقنا. على هذا النحو، ترمي نسوانية الـ99 % إلى تجاوز التعارضات الكلاسيكية والمتقادمة بين "سياسة أقلوية" و"سياسة طبقية".

نرفض المنظورات التي تصنعها لنا الرأسمالية، والتي لن نخرج منها إلا خاسرات. تسعى، نسوانيات الـ 99 % إلى تجميع الحركات القائمة والقادمة في انتفاضة عالمية واسعة. نحن نسوانيات، ومناهضات للعنصرية وللرأسمالية، نلتزم بالقيام بدور كبير في بناء مستقبل مشترك

الخاتمة

البدء من المنتصف

إن كتابة بيان نسواني تحديٌّ كبير. ومن يحاول ذلك اليوم يجد نفسه متواريا خلف ماركس وإنجلز. كان بيانهما الشيوعي لعام 1848 يفتتح بالجملة المأثورة: "إن شبحا يرعب أوربا". طبعا كان ذلك "الشبح" هو الشيوعية، مشروعٌ ثوري كانا يعتبرانه ذروةَ النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة؛ هذه التي من شأنها، أن تشكل سريعا، وقد توحّدت وصارت عالميةً، وتحولت، قوةً عالمية بحجم لم يسبقه نظير سينتهي بها الأمر إلى القضاء على الرأسمالية- ومعها، على الاستغلال والسيطرة والاستيلاب.

نحن مُلهمَات بنحو عميق بذينك السلفين اللامعين، لاسيما أنهما يُحددان بصواب تام السببَ الجوهري للاضطهاد في المجتمع الحديث، أي الرأسمالية. بيد أنهما يُعقّدان مهمتنا أحيانا. ليس فقط لأن بيانهما تحفةٌ أدبية- وهذا بحد ذاته أمر لا ييسر عملنا. بل بوجه خاص لأن 2018 ليست هي 1848. صحيح أننا نعيش، نحن أيضا، في عالم في عز انقلاب اجتماعي وسياسي- وهو ما نفسره، نحن أيضا، بما هو أزمة للرأسمالية. إنما عالم اليوم أكثر عولمة من عالم ماركس وانجلز، ولا تقتصر الانقلابات التي تخترقه على أوربا. إن كنا، على غرارهما، نواجه نزاعات حول مسائل قومية، وعرقية/إثنية ودينية (فضلا عن الصراعات الطبقية)، فنحن من جهة أخرى نواجه انشطارات سياسية لم تكن معروفة لديهما: حول الجنسانية أو الإعاقة أو الإيكولوجيا. كان لماركس وانجلز أن يتصورا بصعوبة الحجم والحدة الذين اتخذتهما صراعات الجندر. بيد أننا نتطور في مشهد سياسي متنافر ومُتقصّف، ويصعب علينا أكثر منهما -ولاشك- تصور توحيد قوة ثورية على صعيد عالمي.

من جانب آخر، علمتنا عشرات السنين التي تفصلنا عن ماركس وإنجلز أن الحركات الاجتماعية قد تُفضي إلى نهاية سيئة. هذا التاريخ هو تاريخ انحطاط الثورة البلشفية إلى دولة ستالينية مطلقة، وتاريخ استسلام الاشتراكية الديمقراطية بأوربا بوجه القومية والحرب، وتاريخ إرساء أنظمة استبداد في بلدان الجنوب بعد نضالات نزع الاستعمار. واليوم، نحن منشغلون/ات باحتواء حركات التحرر، التي غدت حليفا للقوى التي شجعت

النيوليبرالية أو عذرا تلوذ به. وتَكَشَّف ذلك مؤلما لنا بشكل خاص، نحن نسوانيات اليسار، اللائي رأينا تيارات ليبرالية من حركتنا تختزل قضيتنا في الدفاع عن تراتبية الاستحقاق الفردي والنجاح لصالح حفنة نساء ذات امتيازات.

استنادا إلى هذا الموروث، تغدو تطلعاتنا مغايرة حتما لتطلعات ماركس وانجلز.

كانا يكتبان في حقبة لا زالت فيها الرأسمالية فتية نسبيا، فيما نواجه نحن نظاما مُروِضا وماكرا، متكيفا أكثر مع الدمج والإكراه. والمشهد السياسي الراهن ممتلئ بالفخاخ. أخطرها على النسوانية- كما شرحنا ذلك في بياننا- هو اعتقاد أن لا خيار لنا سوى بين خطين سياسيين: من جهة، تنويع "تقدمي" من النيوليبرالية، ينشر رؤية مقاولاتية ونخبوية للنسوانية بقصد حجب مطامحه الأوليغارشية والمُهيمنة خلف قناع تحرري؛ ومن جهة أخرى تنويع رجعي من النيوليبرالية، يهدف إلى نفس برنامج سلطة الأثرياء بوسائل أخرى- مشيعا استعارات عنصرية وكارهة للنساء لتدعيم "شعبويته". وهذان الخطان يتبادلان الدعم، حيث خلقت النيوليبرالية التقدمية شروط صعود الشعبوية الرجعية، وتقف اليوم معتبرة نفسها البديل الوحيد بوجهها. طبعا، هذان الخطان ليسا متماثلين، لكنهما عدوين لدودين لنسوانية لصالح الأغلبية وتحررية فعلا.

يرفض بياننا اتخاذ موقف في هذه المواجهة. نحن نقترح بديلا عن الطريقتين هاتين في تسيير أزمة الرأسمالية، ونحن بالأحرى منخرطات في حلها. نسعى لأجل هذا إلى إبراز بعض السبل المفضية إلى التحرر، هي اليوم معتمة، وجعلها ممكنة. ووإذ نعقد العزم على فك التحالف المريح بين النسوانية الليبرالية والرأسمال المالي، نقترح نسوانية مغايرة، نسوانية لأجل الـ99 %.

وُلد مشروعنا بعد عمل جماعي في تنظيم إضراب النساء في 2017 بالولايات المتحدة الأمريكية. قبل ذلك كتبتْ كل منا حول علاقة الرأسمالية وصنوف اضطهاد الجندر. حللت تشينسيا أروتسا العلاقات المعقدة بين النسوانية والاشتراكية، في منظور تاريخي ونظري في الآن ذاته. وقامت تيتي باتاشاريا بالاجتهاد نظريا في مستتبعات إعادة الإنتاج الاجتماعية على مفاهيم الطبقة وصراع الطبقات. وطورت نانسي فرايزر تفسيرات موسعة للرأسمالية ولأزمة الرأسمالية، التي تمثل أزمة إعادة الإنتاج إحدى أوجهها.

نضم اليوم قوانا في كتابة هذا البيان لأننا نتقاسم تحليلنا للظرفية. نعتقد أننا نجتاز لحظة حاسمة في تاريخ النسوانية والرأسمالية، وأن التدخل واجب. نروم إذن هدفا سياسيا: إنقاذ وجهة النضالات النسوانية وتصحيحها في حقبة بلبلة سياسية كبيرة.

إعادة صياغة مفاهيم الرأسمالية وأزمتها

عندما نتكلم في بياننا عن أزمة، لا نتوخى فقط قول "إن الأمور تسير بشكل سيء". رغم أن الكوارث والعذابات الراهنة رهيبة، يجاوز استعمالنا كلمة "أزمة" المعنى المألوف: إنه يستتبع أن التعديات التي لا تحصى التي نحن ضحية لها مترابطة وليست ثمرة صدفة. إنها تنبع من النظام الاجتماعي الذي تستند عليه – نظام لا يولدها بكيفية طارئة بل بديناميا ته المؤسِسة.

يُسمِّي بياننا هذا النظامَ الاجتماعي رأسمالية، ويصف الأزمة الراهنة بكونها أزمة للرأسمالية. وبصفتنا نسوانيات، نرى أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، بل شيئا أوسع: نظام اجتماعي مُـمَأسس يشمل أيضا العلاقات والممارسات "غير الاقتصادية" ظاهريا الضرورية للاقتصاد الرسمي. يختفي خلف مؤسسات الرأسمالية – العمل المأجور، الإنتاج، التجارة والمالية – ما يتيح لها الوجود والاستمرار: الأسر والجماعات والطبيعة، والدول الإقليمية، والمنظمات السياسية والمجتمع المدني، وبوجه خاص العمل المُصادَر وغير المؤدى عنه، الذي يقوم به أشخاص لا يُحصون في أشكال بالغة التنوع، وضمنه قسم كبير من عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية، الذي تؤمنه دوما النساء وغالبا بدون أي تعويض. كل هذه العناصر جزء لا يتجزأ من المجتمع الرأسمالي – وتشكل مساحات صراع داخله.

من هذا الفهم الموسع للرأسمالية تنبع رؤيتنا للأزمة الرأسمالية. إن صح أن الرأسمالية ميالة، في جوهرها ذاته، إلى أن تولد دوريا انهيارات للسوق، وجملة إفلاسات وبطالة جماهيرية، فهي تنطوي أيضا على تناقضات أخرى وأوجه قابلية لتطور أزمات غير اقتصادية. ومنها مثلا تناقض ايكولوجي، متمثل في نزوع إلى اعتبار الطبيعة "صنبورا" يمد بالطاقة والمواد الأولية وفي الآن ذاته "سيفونا" يمتص النفايات – وهما مقدرتان يتملكهما الرأسمال بحرية دون أن يهتم بالحفاظ عليهما ولا بتجديدهما. ونتيجة لذلك، تجنح المجتمعات الرأسمالية هيكليا إلى زعزعة وتدمير الأنظمة البيئية التي تحمي الجماعات وتؤمن الحياة.

كما تنطوي هذه التشكيلة الاجتماعية على تناقض سياسي، إذ يسعى الرأسمال منهجيا إلى تقليص فضاء السياسة بإخضاع المسائل الأساسية للحياة والموت ومؤسسات الدولة المفترض أنها في خدمة المواطن لـ"قوانين السوق". تميل الرأسمالية إذن، لأسباب منظومية، إلى إحباط التطلعات الديمقراطية، وإلى قرض الحقوق وكذا السلطات العمومية والتسبب في قمع شرس، وحروب لا نهاية لها وأزمات حكامة.

أخيرا، يحتوي المجتمع الرأسمالي تناقضا في إعادة الإنتاج الاجتماعية: مقدرة على مصادرة قدر الإمكان لعمل إعادة الإنتاج "المجاني"، بلا أي اهتمام بتجديده ولصالح الرأسمال وحده– ما يؤدي حتما إلى "أزمات رعاية" تنسف النساء، وتخرب الأسر وتستنفد طاقة الأفراد والمجموعات الاجتماعية.

بعبارة أخرى، ليست أزمة الرأسمالية التي نتحدث عنها اقتصادية ببساطة: إنها أيضا أزمة بيئية، وأزمة سياسية، وأزمة إعادة إنتاج اجتماعية. وبمجمل الأحوال، الجذر هو ذاته: الرأسمال مُحدّدٌ، جوهريا، ليستغل قدر مستطاعه كل ما يتيح له البقاء– ولا يهتم بالحفاظ عليه و لا بتجديده. يشمل هذا مقدرة الغلاف الجوي على امتصاص انبعاثات الكربون، ومقدرة الدولة على الدفاع عن الملكية، وسحق التمردات وحماية المال؛ أو واقع تكوين الكائنات البشرية وإتاحة العيش لها بفضل عمل إعادة إنتاج غير مؤدى عنه– ما يمثل بنظرنا اشكالية كبرى. لا يمكن للرأسمال، بانتفاء هذه الشروط المسبقة، أن يستغل "العمال"، ولا أن يراكم أرباحا، ولا البقاء. لكن منطقه الخاص يقوده إلى إخفائها. لو كان الرأسمال مجبرا على أداء كل ما عليه كي تتمكن الطبيعة والقوة العمومية والمجتمع من إعادة إنتاج أنفسهم، لتقلصت أرباحه إلى صفر. من الأفضل افتراس شروط إمكان النظام ذاته من تعريض التراكم للخطر.

ننطلق إذن، في بياننا، من فكرة أن الرأسمالية تنطوي على تناقضات متعددة، لا تقتصر على المجال الاقتصادي المحض. في الزمن "العادي" يظل ميل النظام هذا إلى التسبب في أزمات خفيا إلى هذا الحد أو ذاك، لا يمس "سوى" السكان المعتبرين قابلين للتضحية بهم وعاجزين. لكننا لسنا في زمن عادي. كل تناقضات الرأسمالية هي اليوم متفاقمة إلى أقصى حد. لا أحد تقريبا– ما خلا الـ1% يفلت من عواقب التفكك السياسي، والهشاشة الاقتصادية واستنفاد إعادة الإنتاج الاجتماعية، ويهدد تغير المناخ بتدمير كل حياة على الكوكب. ويزداد جلاء أن هذه التطورات الكارثية متداخلة بعمق لدرجة أن أيا منها غير قابل للكبح بمعزل عن غيرها.

ما هي إعادة الإنتاج الاجتماعية ؟

يهتم بياننا بكل مظاهر الأزمة الراهنة. لكننا نركز بوجه خاص على مسألة إعادة الإنتاج الاجتماعية، المرتبطة هيكليا باللا تناسق الجندري. لنعمق النظر إذن في هذا المظهر: ما هي إعادة الإنتاج الاجتماعية بالضبط؟

نتناول مثال "لوو"، أم تيوانية معروفة فقط باسمها العائلي. رفعت، في العام في 2017، دعوى قضائية ضد ابنها مطالبةً إياه بتعويض عن الوقت والمال المستثمرين في

تعليمه. ربّتْ لوو ابنيها وحدها وسجلتهما في مدرسة طب أسنان. وكمقابل كانت تنتظر منهما أن يعتنيا بها في شيخوختها. عندما أخفق أحد أبنائها في إرضاء متطلباتها، تابعتُه قضائيا. اتخذت المحكمة العليا التايوانية قرارا غير مسبوق: حكمت على الابن بدفع 000 967 دولار أمريكي لأمه لقاء ما تحملت من تكاليف "تعليمه".

توضح حالة لوو ثلاثة مظاهر أساسية للحياة في ظل الرأسمالية. أولها، تكشف حقيقة كونية تفضل الرأسمالية إخفاءها: تتطلب ولادة الكائنات البشرية والعناية بها ومعيشتها الكثير من الوقت والموارد. ثانيا، تؤكد أن قسما كبيرا من العمل المتمثل في "خلق" الكائنات البشرية وتلبية حاجاتها ما يزال في مجتمعنا من عمل النساء. وتكشف أخيرا أن المجتمع الرأسمالي لا يولي أي قيمة لهذا العمل رغم أنه يتوقف عليه.

تتيح لنا حالة لوو النظر في مظهر رابع، له مكانة مركزية في بياننا. المجتمع الرأسمالي مهيكل بضرورتين وثيقتي التداخل، لكنهما متناقضتان: يحتاج المجتمع الرأسمالي تحقيق ربح لضمان البقاء، فيما يحتاج البشر خلق أشخاص لضمان البقاء. تتعلق "إعادة الإنتاج" بهذه الضرورة الثانية. وتتضمن أنشطة تتيح إعالة الكائنات البشرية بما هي كائنات اجتماعية مجسدة: لا تحتاج الأكل والنوم وحسب، بل أيضا تربية أطفالها والاهتمام بأسرها وحماية مجموعتها، مع العمل بكد لتحقيق تطلعاتها إلى مستقبل أفضل. كل المجتمعات قائمة على هذه الأنشطة، بيد أنها تخدم في المجتمعات الرأسمالية سيدا آخر: الرأسمال الذي يحتاج عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية هذا من أجل إنتاج قوة العمل وإعادة تشكيلها. تقوم الرأسمالية، الساعية إلى ضمان تَموين كاف بهذه "السلعة الخاصة" بأقل كلفة ممكنة، بالتخلص من هذا العمل بإلقائه على كاهل النساء والمجموعات والدول، ويتدبر كي يجعله يتخذ الأشكال المتيحة له أقصى الأرباح. قامت مختلف فروع النظرية النسوانية – لاسيما النسوانيات الماركسية والاشتراكية ونظرية إعادة الإنتاج – بتحليل التناقضات بين هاتين الضرورتين، كاشفة استعمال رأس المال المنظم لعمل إعادة الإنتاج الاجتماعية بقصد تلبية حاجات السوق.

يعرف قراء رأسمال ماركس وقاراءاته الاستغلال، هذا الظلم الذي يلحقه الرأسمال بالأجراء عبر نمط إنتاجه: مفترض أن يكون أجر العمال والعاملات كافيا بما يتيح لهم إرضاء حاجاتهم، لكن ما ينتجون يتجاوز حاجاتهم. باختصار، يطلب أرباب عملنا من العمال ساعات عمل أكثر من الضرورية لإعادة الإنتاج الاجتماعية، أي الضرورية لتأمين معيشتنا، ومعيشة أسرنا واستمرار البنيات التحتية الاجتماعية. ويتملك الرأسماليون فائض القيمة التي ننتج ويوزعونها في شكل أرباح لمالكي أدوات الإنتاج ولمالكي الأسهم.

يتبنى مُنظِّرو/ات إعادة الإنتاج الاجتماعية جزئيا هذا التعريف، لكنهم يؤكدون أنه غير مكتمل. وعلى غرار النسوانيات الاشتراكيات والماركسيات، نطرح أسئلة مزعجة : ماذا يجب على العاملة أن تفعل قبل الذهاب إلى العمل؟ من يُحضّر وجباتها، ويهيء سريرها ويخفف ضيقها كي تتحمل يوما بعد آخر عملها المنهك؟ هل قامت بعمل إعادة الإنتاج هذا وحدها- لنفسها كما لأفراد أسرتها؟

تميط هذه الأسئلة اللثام عما تجتهد الرأسمالية في ستره: لا يمكن للعمل المؤدى عنه الذي يتيح "خلق ربح" أن يوجد دون العمل غير المؤدى عنه (في الغالب) المتمثل في "خلق أشخاص". يحجب العمل المأجور، بما هو مؤسسة رأسمالية، آلية فائض القيمة كما يحجب عملَ إعادة الإنتاج الاجتماعية الذي يجعله ممكنا. إن السيرورات الاجتماعية والمؤسسات اللازمة لهذين الطرازين من "الإنتاج"، رغم تمايزهما من وجهة نظر تحليلية، هما في أساس النظام الرأسمالي.

وهذا التمييز هو ذاته، من جهة أخرى، مستحدث اصطناعيا من قبل المجتمع الرأسمالي. إن وُجد دوما عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية (وأُسند دوما للنساء)، فإن المجتمعات القديمة لم تكن تفصله عن "الإنتاج الاقتصادي". فقط مع صعود الرأسمالية جرى تمييز وجهي الوجود الاجتماعي هاذين. أصبحت المصانع والمناجم والمكاتب الأمكنة المكرسة للإنتاج المسمى "اقتصاديا"، الذي يُدفع عنه مقابل بالمال في شكل أجور. ونُحيت إعادة الإنتاج إلى دائرة "الأسرة"، واعتبرت نسائية وعاطفية: وتم تعريفها بما هي "رعاية" تُنجز "حبّا"، ومتعارضة مع "العمل" الذي يتيح كسب المال. هذا بالأقل ما جرى تعليمه لنا، لأن المجتمعات الرأسمالية لم تحصر قط كليا إعادة الإنتاج الاجتماعية في الأسر وحدها. أسندتها أيضا إلى المجموعات، وإلى المؤسسات العامة والمجتمع المدني وحولت إلى سلعة منذ أمد طويل بعضَ أقسام عمل إعادة الإنتاج- رغم أنها لم تبلغ في ذلك مستويات الارتفاع الحاصلة اليوم.

بيد أن القسمة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج تُبرز توترا قائما في صلب المجتمع الرأسمالي. ففيما يطمح الرأسمال فقط إلى زيادة أرباحه، يحارب أشخاص الطبقة العاملة بما هم كائنات اجتماعية من أجل حياة لائقة وغنية بالمعاني. وهذه الأهداف متناقضة في أساسها لأن تراكم الرأسمال لا يمكن إلا على حساب حيواتنا. إن الممارسات الاجتماعية والخدمات التي تمثل أساس وجودنا، داخل الأسر كما في باقي المجتمع، هي تهديد للربح. على هذا النحو تُحرِّك النظامَ إرادةٌ دائمةٌ، مالية وإيديولوجية في آن معا، لتقليص تلك الأكلاف ونسف جهودنا.

إنْ كان تاريخ الرأسمالية يتلخص في واقع انتصار الربح على الحياة، فبوسع النظام منذ الآن إعلان انتصاره. لكن هذا التاريخ مكيف أيضا بالنضالات الاجتماعية. وليس صدفة أن نسمع غالبا أن العمال والعاملات يناضلون للدفاع عن "مورد الرزق". لكن، من الخطأ اعتقاد أن تلك المطالب لا تتعلق سوى بالعمل، كما فعلت غالبا الحركات النقابية التقليدية. إنها تتغافل عن العلاقة المشوشة والمضطربة بين العمل والحياة في ظل نظام حيث الرأسمال يقرر أن الثانية لم تُجعل ممكنة سوى بفضل الأول. لا يحارب العمال والعاملات من أجل عملهم بما هو عمل، بل لأنه يتيح كسب خبزهم: الرغبة في البقاء هي السبب وليس النتيجة. على هذا النحو، لا تتلخص النضالات من أجل الغذاء، والسكن، والماء، والعلاجات، والتعليم، في مطالب من أجل الزيادة في الأجور. لنتذكر أن الثورتين الكبيرتين في العصر الحديث، في فرنسا وروسيا، بدأتا بانتفاضات خبزقادتها النساء.

إن الرهان الحقيقي للنضالات من أجل إعادة الإنتاج الاجتماعية هي إرساء أولوية الحياة على الربح. وبما أنها لا تتعلق حصرا بالخبز، تجسد نسوانية 99 ٪ النضال من أجل الخبزوالورود وتشجعه.

أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعية

توجد إعادة الإنتاج الاجتماعية، في الظرفية الراهنة، في حالة أزمة، ممزقةً بتناقضات الرأسمالية: فيما لا يمكن للنظام أن يشتغل بدونها، تراه ينكر تكاليفها ويضفي عليها القليل من القيمة الاقتصادية- وحتى لا يضفي عليها أي قيمة. يعني هذا أن المقدرات المرصودة لعمل إعادة الإنتاج الاجتماعية مُعتبرة مكتسبة ومجانية ولامحدودة ومتوافرة باستمرار، لا تستوجب اهتماما و لا تجديدا. تنطلق الرأسمالية من مبدأ أنه سيكون ثمة دوما ما يكفي من الطاقات لأجل "إنتاج" العمال والعاملات وتأمين الروابط الاجتماعية التي يتوقف عليها الإنتاج الاقتصادي والمجتمع برمته. في الواقع، ليست مقدرات إعادة الإنتاج الاجتماعية لامتناهية ولها حدودها تبلغها. عندما يقوم مجتمع بإلغاء الإعانات العمومية لإعادة الإنتاج الاجتماعية، ويجبر في الآن ذاته الأشخاص الذين يقع عليهم عبء القيام بعمل مضن وسيء الأجر، إنما يستنفد المقدرات الاجتماعية التي يتوقف عليها مع ذلك.

إنه بوجه الدقة الوضع الذي نوجد عليه اليوم. تُفقر الرأسمالية النيوليبرالية بشكل منظم مقدراتنا الفردية وكذا الجماعية على تجديد الأفراد والحفاظ على الروابط الاجتماعية. يبدو هذا النظام، من أول وهلة، يهدم القسمة المجندرة بين عمل إنتاج وعمل إعادة إنتاج، تلك القسمة المكونة للرأسمالية. وإذ تدعو النيوليبرالية عبر العالم برمته إلى نموذج "الأسرة بأجرتين"، تقوم باستقطاب النساء بكثافة إلى العمل المأجور. لكن

هذا المثال مجرد وهم- وليس بأي وجه محررا للنساء. هذا النظام، المدعي كونه مُحرّرا، إنما يكثف في الواقع الاستغلال ونزع الملكية. وهو في الآن ذاته محرك أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعية.

صحيح أن حفنة نساء تستمد مزايا من النيوليبرالية، عندما يلجن مثلا مهنا مهيبة داخل إدارات المقاولات الكبيرة، وإن بصيغ أقل ملاءمة من تلك الخاصة برجال طبقتهن. بيد أن مصير أغلبية النساء العظمى مغاير: فرص عمل هشة وسيئة الأجر- في معامل سرية، في المناطق الصناعية الحرة، والزراعة والخدمات. وتعمل النساء المهاجرات، وضحايا العنصرية، والفقيرات، في مطاعم الأكلات السريعة والمتاجر الكبرى؛ وتنظفن المكاتب، وغرف الفنادق والمساكن الخاصة؛ ويفرغن الدُّسُوت في المستشفيات ودور التقاعد؛ ويعملن في رعاية الأسر الأكثر امتيازا- غالبا على حساب أسرهن الخاصة، البعيدة عنهن أحيانا. لم يكن قسم من عمل إعادة الإنتاج هذا بمقابل من قبل. لكن هذا التسليع لا يسهم في تحرر النساء، ويسهم بوجه خاص في تشويش القسمة التاريخية للرأسمالية بين الإنتاج وإعادة الإنتاج. نكاد نكون كلنا "مسخرات" لهذا "العمل الثاني"[1]، رغم أن الرأسمال يتملك أكثر فأكثر وقتنا وطاقتنا. وطبعا، ليس "العمل الأول" للنساء بوجه العموم محرّرا بأي وجه. إنه عمل هش وهزيل الأجر، ولا يتيح الإفادة من حقوق العمل ولا من المنافع الاجتماعية، كما لا يساعد النساء على كسب الاستقلال، وتحقيق الذات وتطوير الكفاءات. بالمقابل، ما يمنحه هذا العمل حقيقةً هو قابلة التأثر الشديد بوجه العسف والتحرش.

ثمة نقطة بنفس الأهمية: في النظام النيوليبرالي، غالبا ما تكون أجورنا غير كافية لتأمين إعادة الإنتاج الاجتماعية الخاصة بنا ، فما بالك بتلك الخاصة بأسرنا (حتى عندما يحصل عضو آخر بالأسرة على أجر). تضطر بعضنا على هذا النحو إلى مراكمة "المهن الرثة" McJobs ، ويقضين ساعات طوال في وسائل النقل الخطيرة، المهترئة والغالية. تزايد عدد ساعات العمل المأجور لكل أسرة بقوة قياسا بحقبة ما بعد الحرب، تاركا لنا القليل من الوقت لاستعادة القوى، والعناية بأسرنا وجماعاتنا.

إذن لا تحقق الرأسمالية النيوليبرالية يوتوبيا نسوية: بالعكس هي تعمم الاستغلال. اليوم، ليس الرجال فقط من يضطر، بغية البقاء على قيد الحياة، لبيع قوة عملهم بل النساء أيضا- بكلفة منخفضة وعندما يستطعن.

ليس هذا كل ما في الأمر: بات الاستغلال يتراكب مع نزع الملكية. مع رفضه أداء كلفة إعادة إنتاج قوة العمل الخاصة به (المؤنثة أكثر فأكثر)، لا "يقتصر" الرأسمال على امتلاك فائض القيمة المنتجة من قبل العمال والعاملات. بل يغرف أيضا من الأجساد، والأذهان،

والأسر الخاصة بمن يستغلهم، مفرغا إياها من الطاقة اللازمة لبقائهم. استغلال إعادة الإنتاج الاجتماعية لجعلها منبع أرباح إضافية يعني إيصال السكين إلى العظم.

كما يمر هجوم الرأسمال على إعادة الإنتاج الاجتماعية عبر تقليص الخدمات العامة. فيما قبل، لمّا كان تطور الرأسمالية مؤطرا بالاشتراكية الديمقراطية أو مسيرا مباشرة من قبل الدولة، حصلت الطبقات العاملة بالبلدان الغنية على بعض التنازلات من الرأسمال في شكل إعانات عمومية لإعادة الإنتاج الاجتماعية، من تقاعد وتأمين عن البطالة، وتعويضات عائلية، وتعليم عمومي مجاني وتأمين عن المرض. لم يكن الأمر مع ذلك وضعا مثاليا: كان تحسين أوضاع حياة العمال هذا يرتكز على تبعية النساء إزاء الأجرة الأسرية، وإقصاء الأشخاص ضحايا العنصرية من الضمان الاجتماعي، وعلى معيار التغاير الجنسي المعتمد لتحديد المرشح للاستفادة من الحماية الاجتماعية، وعلى تأبيد عمليات نزع الملكية الامبريالية في "العالم الثالث". بيد أن تلك التنازلات منحت حماية جزئية للبعض، ذكورا وإناثا، بوجه نزوع الرأسمال لافتراس إعادة الإنتاج الاجتماعية.

الرأسمالية المالية النيوليبرالية مصنوعة من طينة أخرى. بعيدا عن تمكين الدول من تأبيد إعادة الإنتاج الاجتماعية بفضل إرساء خدمات عامة، تقوم بإجبارها على الانضباط لإرضاء المصالح قصيرة الأمد للاستثمارات الخاصة. وتمثل الديون سلاحها المفضل. يعيش الرأسمال المالي من الديون السيادية، التي يستعملها لمنع حتى أبسط المنافع الاجتماعية، مجبرا الدول على إضفاء ليبرالية على اقتصادها، وفتح أسواقها وفرض "التقشف" على السكان الذين لا دفاع لديهم. وتعمل، بموازاة لذلك، على إكثار ديون الاستهلاك- من قروض رهنية ذات مخاطر، وبطاقات ائتمان، وقروض للطلاب، وقروض على الأجور، والقروض الصغيرة...- بقصد التحكم بالفلاحين/ات والعمال/ات، وجعلهم/ن عبيدا للأرض ولفرصة العمل، وضمان شرائهم/ن البذور المعدلة وراثيا ومواد الاستهلاك بأسعار مفرطة الارتفاع قياسا بأجورهم/ن. وفي كلتا الحالتين، يؤجج هذا النظام التناقض الداخلي للرأسمالية بين متطلبات التراكم وحاجات إعادة الإنتاج الاجتماعية. وإذ يتطلب في الآن ذاته ارتفاعا أُسيا لساعات العمل وخفضا للخدمات العامة، يقوم النظام بإلقاء عبء عمل العناية على الأسر والجماعات مع إضعاف مقدرتها على القيام به.

يتوجب إذن على الأفراد، لا سيما النساء، بذل قصارى طاقتهن لتحمل المسؤوليات المرتبطة بإعادة الإنتاج الاجتماعية، مع الحرص على إيجاد متسع لها في فجوات استعمال زمنهن وعلى عدم التطاول على بقية حياتهن التي يطالب الرأسمال بأولوية تخصيصها لتراكمه الخاص. يستوجب هذا بوجه عام التخلص من عمل الرعاية هذا، وإلقائه على كاهل الأقل امتيازا، صانعا بذلك ما سمي "سلاسل الرعاية العالمية": فمن لديه من النساء والرجال إمكانات يقوم باستخدام نساء فقيرات، مهاجرات وضحايا العنصرية في

الغالب، لتحميلهن الأسرة والتكفل بالأطفال والأقارب المسنين. تتيح هذه الآلية للأكثر غنى مواصلة مسارهم المهني المربح، فيما تكدح عاملات الرعاية، هزيلات الأجر، للنهوض بمسؤولياتهن الأسرية والمنزلين، بوضعها في الغالب على كاهل نساء أفقر، يقمن بالمقابل بالشيء نفسه – وهكذا دواليك، على مسافات طويلة في الغالب.

يندرج هذا السيناريو في الاستراتيجيات المجندرة لدول ما بعد الاستعمار المسحوقة بالديون و المخضعة للتقويم الهيكلي. و في سعي يائس إلى الحصول على العملة الصعبة، شجع بعضها النساء بقوة على الهجرة لانجاز عمل الرعاية هذا وإرسال المال إلى أسرهن الباقية بالبلد. وقامت أخرى بتملق المستثمرين الأجانب بخلق مناطق صناعية حرة (مختصة مثلا في النسيج والتجميع الالكتروني) تستخدم نساء بأجور منخفضة، ضحايا في الغالب للعنف الجنسي في إطار عملهن. يجري، بكيفية أو بأخرى، جعل مقدرات إعادة الإنتاج الاجتماعية ضئيلة. ولا يجري تصحيح التفاوت في مجال الرعاية ، بل بالعكس، يتم نقل التفاوتات لا غير: من الأسر الأغنى إلى الأسر الأفقر، ومن بلدان الشمال نحو بلدان الجنوب. يقوم الأفقر، مقابل أجور منخفضة، بعمل الرعاية لصالح الأغنى، ما يجعل إعادة الإنتاج تسير بسرعتين: مُسلّعة للأغنى ، ومُخصخصة للأفقر.

يُضاف إلى هذا ما يُدعى أحيانا "أزمة الرعاية". لكن، كما برهننا في بياننا، قد يُوقِع هذا التعبير في الخطأ بسهولة، إذ أن الأزمة هيكلية – وبالتالي غير قابلة لفصلها عن أزمة أعم للرأسمالية المعاصرة. لا غرابة، بالنظر إلى خطورة هذه الأخيرة، في تفجر النضالات حول إعادة الإنتاج الاجتماعية في السنوات الأخيرة. تطالب نسويات بلدان الشمال في الغالب بضرورة "توازن بين الأسرة والعمل". لكن النضالات حول إعادة الإنتاج الاجتماعية أكثر شمولا: حركات أقليات من أجل السكن، ونظام الصحة، والأمن الغذائي ودخل أساسي لامشروط؛ ونضالات من أجل حقوق المهاجرين:ات وعمال/ات المنازل والموظفين، وحملات من أجل تنظيم نقابي لمن يعملون في المصحات ودور التقاعد والحضانات الخاصة، ونضالات من أجل الخدمات العامة (مثل عمل الرعاية اليومية والعلاج للمسننين/ات)، وخفض وقت العمل والمكافأة العادلة لعطل الآباء والأمهات. يستوجب مجمل هذه المطالب إعادة تنظيم عميقة للعلاقة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج: من أجل إجراءات لصالح الحياة والروابط الاجتماعية بدل الربح؛ ومن أجل عالم يُتيح لأي شخص – أيا كان جندره، وقوميته، وجنسانيته وعرقه – أن يجمع الأنشطة المرتبطة بإعادة الإنتاج مع عمل مضمون، جيد المقابل وخلو من التعسف.

سياسة النسوانية من أجل 99 %

يُوضح هذا التحليل المسألة السياسية التي في صلب بياننا: يجب أن تنتفض النسوانية بمناسبة الأزمة الراهنة. كما قلنا آنفا، ليس بوسع الرأسمال في أفضل حال غير إبعاد هذه الأزمة، بينما يقتضي حلها الفعلي شكلا اجتماعيا جديدا كليا.

لا يرسم بياننا معالم ذلك البديل الدقيقة إذ يجب إن تنبثق من النضالات. لكن بعضا منها بات جليا. لا يمكن هزم الميز الجنسي بـ"مساواة في حظوظ السيطرة" (كما توحي النسوانية الليبرالية) ولا بإصلاحات قانونية (كما تزعم الليبرالية العادية). وعلى المنوال ذاته، لا يمكن للتركيز حصرا على استغلال العمل، على شاكلة النظريات الاشتراكية التقليدية، أن يُسهم في تحرر النساء- ولا سائر العمال من جهة أخرى. كما يجب استهداف استعمال الرأسمال لعمل إعادة الإنتاج غير المؤدى عنه واستغلاله المنظم له. على هذا النحو، لا غنى عن فك الارتباط الوثيق بين الإنتاج وإعادة الإنتاج وتداخل الربح والأشخاص وإخضاع هؤلاء لذاك- وبالتالي إلغاء النظام الذي يولد هذا التكافل.

يرى بياننا في النسوانية الليبرالية عقبة كبيرة بوجه هذا المشروع التحرري. بزغت النسوانية الجذرية التي سبقتها (أو أطيحت من قبلها) في سنوات 1970 بارتباط مع النضالات القوية المناهضة للاستعمار التي كانت تعارض الحرب والعنصرية والرأسمالية. وقد شاطرتها خُلقها الثوري، فكانت تطعن كليا في بنيات النظام القائم. لكن ذلك الاندفاع الراديكالي نفد، مخليا المكان لنسوانية جديدة مهيمنة خُلُو من أي تطلع ثوري وطوباوي- نسوانية معبرة عن الثقافة السياسية الليبرالية التقليدية وتتلاءم معها للغاية.

طبعا، لا يتلخص التاريخ في النسوانية الليبرالية. فقد واصلت الناشطات النسوانيات المناهضات للرأسمالية وللعنصرية النضال. وأنتجت النسوانيات السود تحاليل غنية بصدد تقاطع الاستغلال الطبقي والعنصرية واضطهاد الجندر، وأبرزت نظريات الكير queer المادية الحديثة أن التشيء الخانق للهويات الجنسية والجندرية مؤسس للرأسمالية. وواصلت مُتّحدات مناضلة عملها الميداني الشاق، يوما بعد يوم، وتشهد النسوانية الماركسية اليوم تجددا.

تسعى النيوليبرالية، منذ سنوات 1970، إلى إضعاف كل الحركات المدافعة عن الطبقات العاملة مع تعزيز البدائل الملائمة للمقاولات- منها النسوانية الليبرالية. بيد أن هيمنة هذه الأخيرة بدأت تتبدد مع انبثاق موجة جديدة من الراديكالية النسوانية من الأنقاض. كما أشرنا في بياننا، يمثل تبنى الإضراب- المرتبط تقليديا بالنضالات العمالية- وإعادة اختراعه من قِبل هذه الحركات النسوانية الجديدة تجديدا كبيرا. وقد كشفت هذه

الحركات، بوضعها العمل المأجور كما عمل إعادة الإنتاج غير المؤدى عنه في صلب معاركها، دور هذا الأخير الذي لا غنى للمجتمع الرأسمالي عنه. وأبرزت سلطة النساء و احتجت على المنظمات النقابية التي تنوي "احتكار" الإضراب. وبرفضها الصريح والقوي الانحناء للنظام القائم، تجعل المضربات النسوانيات النضالات العمالية من جديد ديمقراطيةً، وتؤكد ما يجب أن يكون مع ذلك بديهيا: الإضرابات ملك للطبقة العاملة برمتها وليس لواحد فقط من مكوناتها أو منظمات خاصة.

قد تكون لهذه النضالات مضاعفات عميقة. تجبرنا الإضرابات النسوية- الأمر الذي شرحناه في برنامجنا - على إعادة تعريف الطبقة وما يعنيه صراع الطبقات. تناول ماركس الطبقة العاملة نظريا بما هي "طبقة كونية". كان قصده أن الطبقة العاملة إذ تناضل من أجل هزم ما تتعرض له من استغلال وسيطرة، تتحدى في الآن ذاته نظاما اجتماعيا يضطهد السواد الأعظم من سكان العالم، وبذلك النحو تدفع قدما قضية البشرية برمتها. بيد أن أتباع ماركس لم يفهموا دوما أن الطبقة العاملة والبشرية لا تشكلان كيانات متجانسة وغير متمايزة، وأنه لا يمكن بلوغ الكونية بتجاهل انقساماتها الداخلية. لا زلنا اليوم ندفع ثمن تلك الأخطاء الفكرية والسياسية. فيما يحتفي النيوليبراليون بنفاق بـ"التنوع" من أجل تجميل تجاوزات رأس المال، ما أكثر في اليسار، ذكورا وإناثا، من يكرر بلا كلل الصيغة القديمة التي مؤداها أن "الطبقة" المتجانسة والمجردة هي ما يوحدنا بينما لا يمكن للنسوية ومناهضة العنصرية إلا أن تقسمانا.

يغدو مع ذلك جليا أكثر فأكثر أن صورة المناضل العمالي النمطية (رجل أبيض) منقطعة كليا عن عصرنا- وما كانت يوما وفية له. نؤكد ذلك في بياننا، تضم اليوم الطبقة العاملة العالمية ملايير النساء، والمهاجرات وضحايا العنصرية. ولا تتركز مطالبها حصرا في العمل، وتمتد إلى إعادة الإنتاج الاجتماعية- من قلاقل الجوع التي كانت في صلب الثورات العربية إلى الحركات المعارضة لإضفاء الطابع البرجوازي التي احتلت ميدان تقسيم في اسطنبول مرورا بنضالات حركة المستائين ضد التقشف.

يرفض بياننا في الآن ذاته المقاربة الاختزالية اليسارية، التي تتصور الطبقة العاملة كتجريد متجانس وفارغ، والمقاربة النيوليبرالية "التقدمية" التي تعظم التنوع كما لو كانت هدفا بحد ذاته. ونقترح مكانهما نزعة كونية مكيفة بتعددية النضالات الصاعدة من أسفل. طبعا تؤدي فعلا الفروق والتفاوتات والتراتبات، الناتجة عن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، إلى نزاعات مصالح بين المضطهدين/ات و المستغلين/ات. ولن يكفي تكاثر النضالات المجزأة لخلق تحالفات عريضة ومتينة بالقدر الذي يتيح تغيير المجتمع. لكن، يجب علينا أن نحمل محمل جد تلك الاختلافات تحت طائلة جعل تلك التحالفات

مستحيلة تماما. لا نقترح مسحها ولا تبخيس شأنها: بالعكس يدعو بياننا إلى محاربة تفاقم اختلافاتنا واستعمالها من قبل الرأسمالية. تجسد نسوانية الـ99 ٪ تلك الرؤية للنزعة الكونية: رؤية في طور تشكل دائم، ومنفتحة دوما على التغيرات، وعلى الاحتجاجات ومتجددة دوما بالتضامن.

إن نسوانية الـ99 ٪ نسوانية مناهضة للرأسمالية وجذرية-لن نرضى أبدا ببدائل باهتة طالما لم نحصل على المساواة، ولن نرضى أبدا بتساوي الحقوق طالما لم نحصل على العدالة، ولن نرضى أبدا بالديمقراطية طالما لم ترتبط الحرية الفردية بحرية الجميع ذكورا وإناثا.

The second shift عنوان مؤلف لعالمة الاجتماع الأمريكية Arlie Russel Hochschild يحيل على العمل الأسري والمنزلي الذي ينضاف إلى النشاط المهني

تشينسيا أروتسا Cinzia Arruzza: أستاذة فلسفة في New School for social Research في نيويورك. لها مؤلفات عديدة تستكشف العلاقات بين الاشتراكية والنسوانية.

تيتي باتاشاريا Tithi Bhattacharya: أستاذة ومديرة برنامج Global Studies في جامعة بوردو Purdue [انديانا]. تقيم مؤلفاتها تقاطعا بين النظرية الماركسية ومسائل الجندر.

نانسي فرايزر Nancy Fraser: أستاذة الفلسفة والسياسة في New School for social Research بنيويورك. لها مؤلفات عديدة، وهي إحدى الممثلات الرئيسة للنظرية النقدية في العالم الناطق بالانجليزية.

تضرب النساء من أجل السلام والمساواة
السيادة الغذائية للجميع
النضامن هو سلاحنا
الأختية قوة
اوقفوا العنف القائم على النوع الاجتماعي
اعتصام جماعي
عدالة في التنمية الآن
نحن بحاجة إلى أجور معيشية
عندما تضرب النساء، يتعطل العالم
دعوة لإضراب نسائي عالمي